المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓ ⴷ ⵓⵙⵙⵏⵙⵓ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

تقرير لقاء الحوار الجهوي

لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

جهة سوس ماسة درعة

28 أكتوبر 2014

إعداد المقررين:

عبد الحق منصف – العربي كراني

أولا: معلومات ومعطيات عامة حول اللقاء

- تاريخ اللقاء الجهوي: الثلاثاء 28 أكتوبر 2014
- مكان اللقاء الجهوي: مقر ولاية أكادير
- العدد الإجمالي للمشاركات والمشاركين الذين حضروا اللقاء: 277 مشاركا(ة) ([1])؛

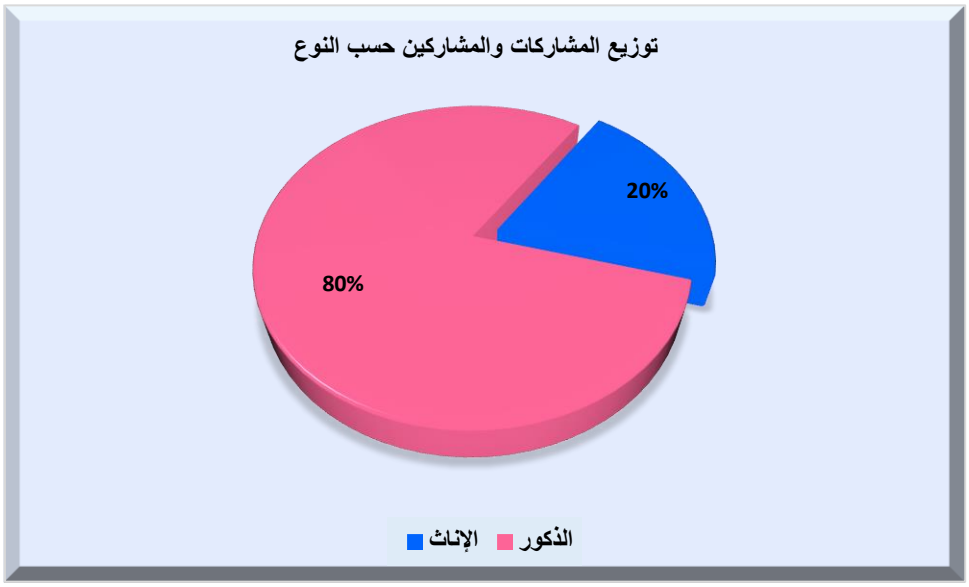

أشرف على إدارة اللقاء الجهوي وتدبير الحوار مجموعة من أعضاء المجلس، هم:

- السيد عبد الكريم مدون منسقا للقاء، الذي ألقى الكلمة الافتتاحية؛
- السيدة السعدية النسائي التي تولت تقدم العرض الأول المتعلق بالتشخيص؛
- السيد إدريس تاج الدين الذي تولى تقديم العرض الثاني الخاص بالاستشراف؛
- السيد عبد الكبير بلاوشو الذي ألقى الكلمة الاختتامية للقاء.

تمت أشغال اللقاء الجهوي بشكل جيد، سواء من ناحية الالتزام ببرنامج العمل، أو تنظيم مراحل اللقاء، أو تقديم عروض المجلس، أو تدبير الحوار وتدخلات المشاركين والمشاركات، بعد أن تمت عمليات تسجيلهم بشكل طبيعي. وقد اتسمت مختلف التدخلات بالهدوء والجدية والمهنية، إلى جانب الحماس والتعبير عن الأمل والطموح الكبيرين في الإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

[1] - يتضمن الملحق 1 المعلومات والمعطيات التفصيلية حول المشاركات والمشاركين، وتوزيعهم حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية.

بلغ مجموع المتدخلات والمتدخلين في مناقشة عرضيْ المجلس 53 متدخلا(ة) ([2])، علماً أن هناك عدداً كبيراً منهم فضَّل سحب تدخله الشفوي وتقديم مساهمة مكتوبة، لفسح المجال أكثر لتدخلات المشاركين(ات) الذين يقطنون بمناطق بعيدة عن مدينة أكادير.

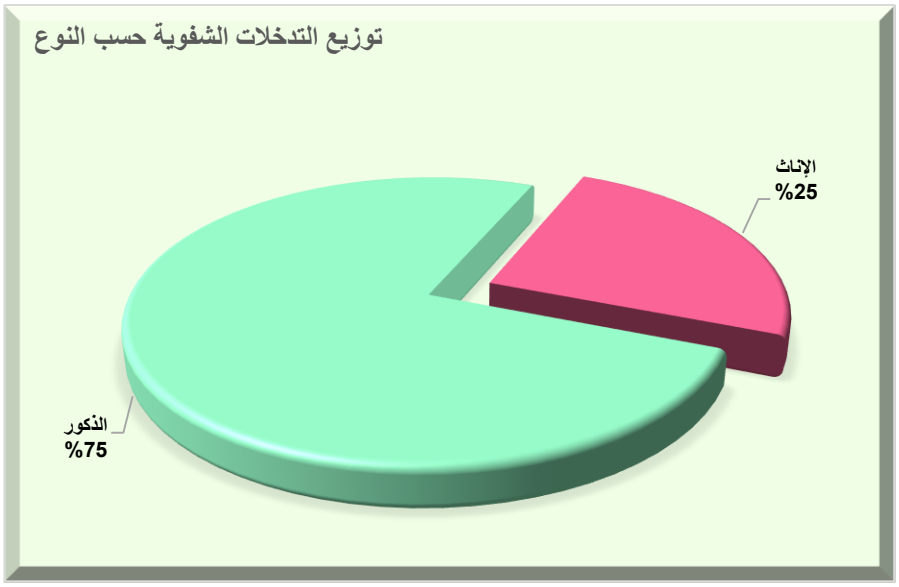

بلغ عدد المساهَمات المكتوبة 57 مساهمة، باسم الأفراد أو الجمعيات المدنية أو الهيئات السياسية والاجتماعية، من بينها بحوث تم إجراؤها على المستوى المحلي حول الهدر المدرسي والطفولة المبكرة ([3]).

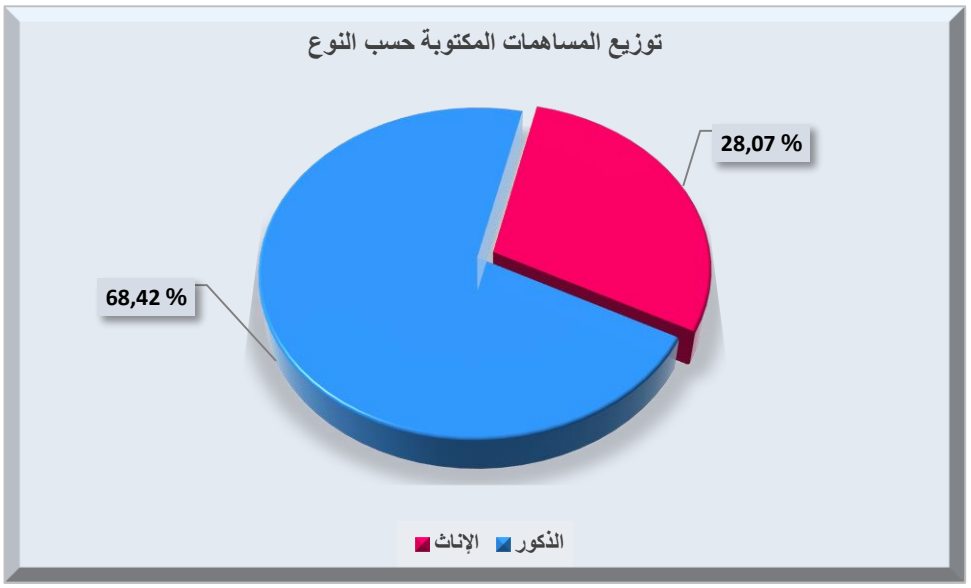

[2] - يتضمن الملحق: 2، المعلومات والمعطيات التفصيلية حول التدخلات الشفوية للمشاركات والمشاركين، وتوزيعها حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية.

[3] - يتضمن الملحق: 3، المعلومات والمعطيات التفصيلية حول المساهمات المكتوبة للمشاركات والمشاركين، وتوزيعها حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية.

توزعت التدخلات على مختلف الهيئات المشاركة من الفاعلين التربويين والثقافيين، بما في ذلك النقابات والأحزاب السياسية والمنتخبين المحليين والممثلين البرلمانيين، وأجمعت على تثمين لقاء الحوار الجهوي ومبادرة المجلس باستشارة الفاعلين الجهويين والمحليين، مع الدعوة إلى:

- الاستمرار في سلوك هذا النهج؛
- استحسان تنظيم مثل هذه اللقاءات، أو لقاءات التشاور المقبلة في شكل ورشات، تعميقاً للتواصل والنقاش، مع استشارة الفاعلين في مختلف مجالات التكوين الذين لم يتمكنوا من حضور هذا اللقاء؛
- تعميق وتغذية حصيلة هذه اللقاءات بزيارات ميدانية يقوم بها أعضاء المجلس لمختلف الأقاليم والمناطق القروية، المعزولة والمهمشة، للوقوف على واقع حال التربية والتكوين، دون الاقتصار فقط على المعطيات الإحصائية حول هذا الواقع؛
- توسيع الاستفادة من هذا الحوار الجهوي حتى يشمل باقي فاعلي المنظومة التربوية.

ثانيا: الحصيلة الموضوعاتية للتدخلات الشفوية

I. المحور التشخيصي

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

أ. التعليم الأولي

- عدم تعميم التعليم الأولي، خصوصاً بالعالم القروي، وآثاره على مردودية المنظومة ونجاح التعلمات وتكافؤ الفرص والمساواة وضمان الحق في التربية والتكوين للجميع بشكل عام.

ب. محو الأمية

- غياب استراتيجية واضحة لدى الوكالة الخاصة بمحو الأمية.

ج. البنيات والفضاءات والتجهيزات المدرسية

- تجهيزات مدرسية متقادمة وهشة، ولا تستجيب لحاجات وانتظارات التلاميذ والتلميذات؛
- غياب مرافق صحية، لاسيما للفتيات؛

د. الإنصاف والمساواة في التربية والتكوين

- التفاوت بين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي، في مجالات المناهج والبرامج، والبنيات التحتية، عامل من عوامل اللامساواة في التربية والتكوين والاندماج الاجتماعي؛
- مقاربة النوع بالمنظومة التربوية تعاني من ضعف كبير فيما يخص النهوض بأوضاع الفتاة المتمدرسة، وظروف عمل الفاعلات التربويات؛
- برنامج " تيسير" لم يحدث تغييراً كبيراً في واقع قروي يفتقر إلى الموارد البشرية، ويعاني من الأقسام المشتركة؛
- انعدام وسائل النقل الملائمة للمعاقين.

ه. ذوو الحاجات الخاصة

- ضعف كبير في اهتمام السياسات التربوية بتربية ذوي الحاجات الخاصة عامة، وذوي الإعاقة خصوصاً؛

2 – المناهج والبرامج والتكوينات

- لا زال الآباء، عبر جمعياتهم، يتساءلون عن نموذج المدرسة الذي يستجيب لانتظاراتهم وتطلعات أبنائهم، ونمو المغرب؛
- غياب فلسفة مؤطرة لتعليم المقررات العلمية، وتنظيم الأنشطة التطبيقية والمختبرية، يمكن الاستفادة منها في الحياة العملية للمتعلمين؛

- ضياع النموذج البيداغوجي بعد التخلي عن بيداغوجيا الإدماج؛
- مقررات تركز على الحفظ والمعرفة وتفتقد المكونات الإجرائية والمهارية؛
- المناهج المدرسية والجامعية لا تخدم المشروع المجتمعي، كما أن التكوينات الميدانية في المواطنة شبه غائبة فيها، باستثناء الدروس النظرية؛
- برامج التعليم الابتدائي كثيفة، لا تسمح بالتربية على المواطنة والقيم.

أ. المضامين والمعارف والكفايات

- عدم مواكبة البرامج والمقررات لحاجيات التلاميذ وتغيرات المحيط؛
- كثرة المواد المدرَّسة، وهيمنة المحتويات، مقابل ضعف الأنشطة التطبيقية، والانفتاح على قضايا البيئة المحلية ومحيط المؤسسة التعليمية؛
- عدم العناية بمواد التفتح ذات الصلة بالتربية الفنية والرياضية والثقافية والبيئية، وعدم توفير القطاع الحكومي لمناصب شغل في هذا المجال؛
- مقررات بالتعليم الإعدادي والتأهيلي تفوق مستوى التلاميذ(ات) وقدرتهم على الاستيعاب؛

ب. الممارسات البيداغوجية والتعلمات

- الاكتظاظ بالفصول الدراسية يعيق التطبيق الجيد للمناهج والبرامج، وتحقيق الأهداف المتوخاة من التعلمات؛
- اشتغال مدرسي التعليم الابتدائي داخل أقسام مشتركة يؤثر على جودة التعليم والأداء، وينهك المدرسين(ات)؛
- الغلاف الزمني الحالي يرهق المتعلمين والمتعلمات، ويؤثر على جودة الأداء المهني للمدرسين(ات)؛
- كثافة أعداد الطلبة بالجامعات بالنسبة للأستاذ الواحد، يخلق صعوبات في التواصل والتأطير، ويحد من التعاطي للبحث والمتابعة والتوجيه؛

ج. الوسائط والوسائل الديداكتيكية

- رغم تعدد الكتب المدرسية، فإن مستواها ضعيف ومليئة بالأخطاء، في غياب مراقبة فعلية، وطغيان الهاجس التجاري؛
- الوسائل التعليمية متقادمة ومهترئة أحياناً، ومنعدمة أحياناً أخرى (وسائل تعليم اللغات، والوسائط التفاعلية..)؛
- انعدام الوسائل المختبرية، وتقادمها وعدم وظيفيتها؛
- إدخال التجهيزات الإلكترونية والحواسيب إلى المؤسسات كان شكلياً، ولم يُمَكِّن من إدماج التكنولوجيات في العملية التربوية، في ظل غياب آليات التعليم عن بُعد، والبرامج الرقمية، وكذا بفعل هشاشة البنيات التحتية للمدارس ومحيطها في غالبية المناطق التربوية؛

- التجهيزات والمرافق الرياضية غير متوفرة في العديد من المؤسسات التعليمية، وغالبية التجهيزات المتوافرة غير وظيفية.

د. التقييم والامتحانات والمردودية

- تدني التحصيل الدراسي، وضعف الكفايات المعرفية واللغوية منذ الأسلاك الأولى من التعليم، مع اختلاف بين تلاميذ(ات) التعليم العمومي وتلاميذ(ات) التعليم الخصوصي؛
- ضعف كبير في الكفايات الثقافية والتواصلية والحجاجية لدى المتعلمين(ات) والطلبة؛
- انتقال التلاميذ بين المستويات بمعدلات متدنية جداً، يؤثر على المردودية المدرسية وجودة التحصيل؛
- تقويمات وامتحانات تركز على الكم والحفظ والاستظهار؛
- نظام التقويم بالتعليم المدرسي متعب جداً للتلاميذ(ات)؛
- صعوبات كبرى، وآفاق مغلقة في كثير من الأحيان، أمام طلبة التعليم العالي بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، في ما يخص ولوج سوق الشغل.

ه. التوجيه التربوي

- ضعف آليات ووظائف التوجيه يؤدي إلى الهدر، ويؤثر على جودة التعلمات؛
- التوجيه عشوائي وغير عقلاني، خصوصاً لدى الشعب العلمية، لأنه قائم على اختيار الضرورة؛
- الأستاذ خارج منظومة التوجيه لعدم تأثيره في العملية برمتها، ولأن هذه العملية تخضع لإكراهات الخريطة المدرسية والمعدلات؛
- ندرة فضاءات التوجيه بالمؤسسات، ونقص في أطر التوجيه (مفتشون ومستشارون)؛
- برامج المصاحبة البيداغوجية بالجامعات شكلية وغير ناجعة؛

و. اللغات بالمنظومة التربوية

- مشكل اختلاف لغات التدريس يعيق الاستمرار بنجاح في الدراسة بمؤسسات التعليم العالي، خاصة بالتكوينات والتخصصات العلمية؛
- غياب حد أدنى من الفضاءات والتجهيزات والوسائل المعِينة والميسرة لتعلم اللغات، والتمكن من الكفايات اللغوية؛
- صعوبات تعيق تعليم اللغات، ترتبط بتنظيم التعليم والبنية التربوية للمدرسة، خصوصاً الاكتظاظ، وضعف وسائل التدريس.

3 – البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

أ. الإيقاعات الدراسية وخصوصيات المجال المحلي

- قرارات فوقية في تدبير الزمن المدرسي، دون مراعاة خصوصيات المدرسة ومحيطها؛

- عدم تناسب زمن التدريس مع الخصوصية الجغرافية لبعض المناطق الجبلية أو المعزولة، مما يرهق المتعلمين(ات) والمدرسين(ات)، ويولد لديهم صعوبات في التنقل من البيت إلى المدرسة أو العكس، بفعل العوامل المناخية (تساقط الثلوج مثلا، أو الحرارة المفرطة)؛
- ضعف تدخل الأسر في العمل التربوي للمدرسة، وانقطاع التواصل بينهما؛
- تعامل الإدارة المدرسية مع الآباء والمتعلمين تغلب عليه أساليب غير تربوية؛

ب. الحياة المدرسية والجامعية

- ضعف ثقافة القيم بالمنظومة التربوية؛
- غياب الحوار بين الإدارة التربوية والمدرسية وبين المتعلمين والمتعلمات؛
- المدرسة فضاء غير جاذب، بفعل:
  - تنامي سلوكيات العنف والتحرش بالوسط المدرسي، وتفشيها بالفضاء الجامعي، وفي المحيط؛
  - نقص تأمين محيط المدرسة، وتوفير شروط السلامة للمتعلمين(ات) والفاعلين(ات).

ج. الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والنوادي المدرسية

- افتقار مؤسسات الوسط القروي إلى الأندية المدرسية والتجهيزات الرياضية، وتقلص كبير في الوظيفة القيمية والثقافية للمدرسة، بفعل غياب أنشطة حقيقية في مجالات الثقافة والفنون والمواطنة.

د. انخراط المحيط والشركاء في العمل التربوي للمدرسة

- انتظارات كبيرة من جمعيات أباء وأمهات وأولياء التلاميذ، وانخراط محدود بالنظر لضعف الإمكانيات، وقلة التعبئة، وعدم وضوح مهام الشراكة؛
- المقاولات لا تستقطب الطلبة فيما يخص التداريب الميدانية؛
- محدودية العمل النقابي، الذي لم يعد يسهم في التأطير التربوي للفاعلين وتنمية قدراتهم، واقتصر على المطالب ذات البعد المادي؛
- تقصير كبير من محيط المؤسسة التعليمية والتكوينية في الإسهام في حل مشاكل العنف والتحرش والانحراف، وفي تنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية بالمدرسة والجامعة.

ه. التكوين والاندماج في الحياة العملية

- مشاكل يواجهها خريجو المنظومة التربوية في ولوج سوق الشغل، لأن مشاريع التكوين قلما تتطابق وتتلاءم مع حاجات الشغل؛

4 – الحكامة والتدبير

أ. هيكلة التربية والتكوين

- عدم انسجام وتكامل مكونات المنظومة التربوية، بفعل انفصال التعليم المدرسي عن التعليم الجامعي وعن التكوين المهني، وغياب الجسور والتنسيق فيما بينها؛
- عدم وجود شبكات التربية والتكوين كما أوصى الميثاق بذلك.

ب. التدبير التربوي والمؤسساتي (المدرسي، التكويني، الجامعي)

- تقادم الإطار القانوني والتشريعي للعمل التربوي كافة؛
- استمرارية القرارات المركزية والتدبير الفوقي بالمذكرات، وتذبذب في تفعيل اللامركزية؛
- البطء في استكمال استقلالية الجامعات؛
- قرارات مركزية تخل بمقتضيات تكافؤ الفرص في التربية والتكوين، من قبيل قرار إحداث البكالوريا الدولية ببعض مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي، والذي فاقم من عدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين والمتعلمات؛
- تدبير تقني وإداري صرف للشأن التعليمي في مستويات عدة، من قبيل الخريطة المدرسية، والموارد البشرية، والإيقاعات المدرسية، وغيرها، يؤثر على جودة العمل التربوي؛
- غياب قاعدة معطيات محينة وذات وثوقية لمختلف الموارد المادية والبشرية، مما يصَعِّبُ عمل الإدارة التربوية الجهوية والإقليمية في اتخاذ القرارات المناسبة؛
- مجالس المؤسسات والمجلس الإداري للأكاديميات ذات أدوار شكلية ومناسباتية فقط، وليست قاعدة لاتخاذ القرارات الناجعة؛
- مجالس التدبير بالمؤسسات غير فعالة، بسبب عدم امتلاكها الوسائل والموارد المالية، رغم تأكيد الميثاق على ذلك؛
- الإدارة المدرسية والتربوية تفتقد الآليات للتعامل مع الظواهر المستجدة كالعنف والمخدرات، وغيرها؛
- ضعف إشراك الفاعلين الحقيقيين في الميدان، وعدم استشارتهم؛
- محدودية انخراط الجماعات المحلية في الشأن التعليمي؛
- صعوبات تواجهها جمعيات الآباء في النهوض بالعمل التربوي للمدرسة؛
- عدم استثمار تقارير مجالس التدبير؛
- أكبر خطر تواجهه المنظومة التربوية هو الإصلاح الانفرادي لأنظمة التقاعد، وما سيولده من آثار على الأطر التربوية.

ج. التمويل

- الجماعة الحضرية لا تتوفر على ميزانية مخصصة لتكوين المربيات والمربين للتعليم الأولي، رغم جهودها المبذولة في الإسهام في بناء مؤسسات للتعليم.

5 – العنصر البشري

أ. الإطار والمسار المهني

- نقص في الموارد البشرية؛
- التوظيف المباشر ترتبت عنه آثار جد سلبية على التدريس والتعلمات حتى اليوم، وخلق تفاوتات بين نساء ورجال التعليم؛
- إغراق الإدارة المدرسية في مهام لا علاقة لها بالتربية، وتحد من أدائها التربوي المنتظر منها؛
- قرارات غير منصفة فيما يتعلق بالحركة الانتقالية، التي تعرف تجاوزات واختلالات؛
- غياب التحفيز بالاستحقاق؛
- خصاص كبير في أطر الإدارة التربوية من أطر الاقتصاد والإعلام التربوي والتفتيش والتوجيه؛
- عدم وجود أساتذة مختصين في مادة الترجمة؛
- لجوء قطاع التعليم المدرسي إلى توظيف الأساتذة من موظفي الدولة أحيانا، يضر بتكافؤ الفرص مع الطلبة الحاصلين على الدكتوراه؛
- اللجوء إلى المكونين العرضيين بالتكوين المهني يؤثر على جودة التكوين والتأهيل.

ب. التكوين والتأهيل

- ضعف تأهيل العنصر البشري بوجه عام، أهم مؤشراته وأسبابه:
  - عدم تدقيق معايير الولوج إلى مهنة التدريس، جعلت التعليم آخر خيارات الأفراد، دون توفر هاجس الرسالة التربوية؛
  - قلة الأطر ذات الكفاءة العالية بمراكز التكوين في مهن التربية والتكوين؛
  - غياب تكوينات مستمرة منتظمة للأساتذة، وعدم كفاية المدة المخصصة لها، وقلة المكونين الكفاة؛ علاوة على أن التكوينات القليلة التي تم إجراؤها كانت ضعيفة الأثر، وعلى حساب زمن التعلم؛
  - غياب التكوينات النفسية لدى الفاعل التربوي أيّاً كان موقعه.

ج. مزاولة المهنة

- ظروف مزاولة المهنة بالعالم القروي والمناطق المعزولة متردية جداً، وتُخِلُّ بمبدإ الحق في التربية والتكوين؛
- الإدارة التربوية تقوم بمهام كثيرة وغير محدودة، وبعيدة عن هاجس التربية والتلميذ.

د. أخلاقيات المهنة

- استفحال الساعات الإضافية المؤدى عنها، على حساب المردودية والجودة في العمل بالمؤسسات العمومية، يخلق تفاوتات بين التلاميذ(ات)، ويُخِلُّ بمبدإ تكافؤ الفرص، ويشكل انتهاكاً لأخلاقيات المهنة؛
- تراجع الرسالة التربوية، والحس الوطني تجاه المدرسة العمومية.

ه. الصورة الاجتماعية للمدرسة والفاعل التربوي

- افتقاد المدرس لسلطته التربوية، وتدني صورته الاجتماعية والأخلاقية، بموازاة تنامي الارتياب والتشكيك في الرسالة التربوية؛
- تنامي خطاب الأزمة حول المدرسة العمومية المغربية، والصورة السلبية التي يقدمها الإعلام الوطني عنها، وهيمنة الشعور بالإحباط لدى المجتمع، وضعف الثقة في المدرسة والجهود الإصلاحية.

6 – الوظائف والخدمات التربوية والاجتماعية للمدرسة

أ. الدعم النفسي والتربوي

- البنية التربوية للمؤسسات، وتنظيم الزمن المدرسي لا يسمحان ببرمجة وإجراء الدعم التربوي للمتعلمين(ات)؛
- المدرسة المغربية تشتغل ببنيات وموارد تربوية هشة في غالبيتها، دون توفير الدعم النفسي للمتعلمين(ات) والفاعلين(ات)؛
- عدم تفعيل مراكز الاستماع للأستاذة والمتعلمين، وغياب المختصين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين.

ب. الوظيفة الاجتماعية والثقافية والقيمية

- تراجع في الوظيفة الثقافية والقيمية للمدرسة، بالقياس إلى الانتظارات الكبرى للمجتمع المغربي وما يعرفه من تحولات؛
- تدني الصورة القيمية للمدرسة والمدرس، بفعل تراجع الرسالة التربوية، والضعف الملحوظ في أخلاقيات المهنة، والصورة السلبية التي يكرسها الإعلام عنهما، والنقص في جاذبية المهنة؛
- قلة الأندية التربوية، وعدم توفر شروط عملها.

7 – التعليم الخصوصي

- تقدم التعليم الخصوصي، مع تسجيل التفاوت بينه وبين التعليم العمومي، وعدم انسجام ولا تجانس العديد من مؤسسات التعليم الخصوصي؛

- تفاوت كبير بين المدارس الخصوصية، والمدارس العمومية في بدء تدريس اللغات الحية، مما يسهم في تكريس اللامساواة بين المتعلمين والمتعلمات، وتفاوت فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والدراسة بها؛
- المنافسة غير الشريفة للتعليم العمومي، واستغلال موارده البشرية، في ظل النقص في الأطر الخاصة بهذا التعليم؛
- مجانية النقط في المدارس الخاصة وارتفاعها، يؤثر على تكافؤ الفرص؛
- غياب التأطير والمراقبة الفعلية لمؤسسات التعليم الخصوصي؛
- التعليم الخاص لا يُعامل كشريك من حيث وضع نظام جبائي خاص به وفق النتائج التربوية للمؤسسات الخاصة، كما نص على ذلك الميثاق.

8 – البحث العلمي

- ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي؛
- خضوع البحث بالجامعات لتحكم الأساتذة وتوجهاتهم الشخصية وعدم ارتباطه باستراتيجية أو خطة مؤسساتية للبحث؛
- ارتفاع أعداد الطلبة بالجامعات وعدم تناسبها مع الأطر المتوافرة من الأساتذة، يقلل من فرص تعاطي الأستاذ الباحث للبحث، بفعل كثرة مهام التدريس؛
- معاناة كبيرة للأساتذة والطلبة في الولوج إلى الأبحاث العلمية الحديثة والاطلاع عليها، وفي حضور الندوات العلمية والأكاديمية، بسبب محدودية الإمكانات الفردية والمؤسساتية؛
- مختبرات البحث الجامعية غير وظيفية؛
- تهميش الأقاليم الجنوبية من أقطاب البحث في العلوم والتقنيات.

9 – الإصلاح والسياسات العمومية

- تشخيصات المجلس لم تتضمن تقييم البرنامج الاستعجالي؛
- انفصال التعليم عن التنمية وبطالة الخريجين وتدهور التكوين بالجامعة؛
- أزمة التعليم الحالية لها امتدادات في الماضي، منذ الاستقلال؛
- أزمة التربية والتكوين مرتبطة باختلالات القطاعات الاجتماعية الأخرى؛
- فشل الإصلاحات السابقة، وعدم الاستمرارية والتراكم فيها، وتراجع أداء المنظومة التربوية، مع استمرار الإشكاليات الصعبة؛
- انعدام إرادة حقيقية للإصلاح، يؤدي ثمنه التلاميذ والأسر، ويتحملون كلفته مضاعفة حينما يتوجهون إلى التعليم الخصوصي؛
- الإصلاح المنبثق من الميثاق الوطني للتربية والتكوين كان كمياً فقط؛

- عدم الوضوح في مقاربة الإصلاح لغياب تصور شمولي، وتضارب الأهداف، وغموضها أحياناً؛
- عدم الاستمرارية في سياسات التدبير العمومي لقطاعات التربية والتكوين، وعدم تكامل مشاريعها، واختلالات في تزيلها، بما في ذلك البرنامج الاستعجالي، وغلبة التوجهات السياسوية؛
- إصلاحات البرنامج الاستعجالي لم تدخل الفصل الدراسي ولم تَمُس المتعلم.

10 – تشخيصات تهم الجهة

- يعاني الوسط القروي بالجهة، خصوصاً بالمناطق المعزولة والمهمشة والجبلية، هشاشة كبيرة في البنيات التحتية، ومحدودية النقل المدرسي والإيواء، ونقص موارد التعلم، إلى جانب ضعف ظروف العمل التربوي، مما يؤثر على الأداء والجودة؛
- أزمة في التعليم بالجهة وغياب المسؤولين في معالجتها، رغم جهود المجلس البلدي للمدينة؛
- غياب حوار اجتماعي جاد ومسؤول يراعي متطلبات الهيئات الفاعلة بالقطاع، يؤثر على زمن التعلم، ويولد الهدر والضياع؛
- تفاقم الهدر المدرسي بالجهة، تزداد حدته في المناطق الجبلية والمعزولة، وفي المناطق التي تعرف هشاشة اجتماعية كبيرة؛
- الأسر بالمناطق القروية غير منخرطة بجدية في دعم تمدرس أبنائها وبناتها؛
- خصاص مهول في الأطر التربوية على مستوى الجهة، وارتجال في تدبير الموارد البشرية بواسطة التكليفات السنوية المتكررة؛
- سوء برمجة وتوزيع الخريطة والبناءات المدرسية بالجهة (أطفال غير متمدرسين إلى حد الآن (مثال " تدارت")، مقابل جهات أخرى تتوفر فيها مؤسسات مدرسية شبه فارغة من المتعلمين(ات)، أو تُبنى فيها مؤسسات جديدة تبقى فارغة؛
- ضعف المقاربة الاجتماعية والتربوية لمشاكل الخريطة المدرسية، مما يكرس استمرار ظواهر الاكتظاظ، والعنف داخل الفصول، ويعيق بالتالي جودة التعلمات؛
- إعادة إدماج التلاميذ المنقطعين في المدارس العمومية تخلق صعوبات كثيرة أمام مسايرتهم للأقسام العادية؛
- نقص كبير في التعليم الأولي، خصوصاً بالعالم القروي، يخلف آثاراً سلبية على مردودية المنظومة الجهوية للتعليم، وتكافؤ الفرص والمساواة؛
- عدم أداء مستحقات المقاولات التي تعمل لفائدة قطاع التربية والتكوين بالجهة، في أوانها، يؤثر على انخراطها والتزاماتها؛
- أطفال بأرياف الجهة لم يسجلوا بالسنة الأولى ابتدائي بعد؛

- خصاص كبير في الأطر التربوية، وعدم المرونة في تدبير الموارد البشرية، بفعل كثرة التكليفات في بداية كل سنة، والتلاعبات والمحاباة في ذلك، وإسناد مواد لأساتذة غير مختصين في تدرسيها، يخلق عدم استقرار مادي ونفسي لدى المدرسين والمدرسات، ويؤثر على جودة الأداء؛
- تحكم الأعيان في الأستاذ والمدرس وتدخلهم في عمله التربوي؛
- ظروف عمل المدرسين سيئة جداً؛
- اكتظاظ الفصول الدراسية؛
- ضعف التحصيل الدراسي؛
- ضعف البنيات التحتية والتجهيزات والوسائل التعليمية وموارد التعلم؛
- عدم توافر النقل المدرسي، ومحدودية خدمات الإيواء والإطعام؛
- عدم توفر الأمن والسلامة بالنسبة للمتعلمين والمتعلمات، والفاعلين(ات) التربويين(ات)؛
- التغيبات المتكررة للمدرسين وغيرهم من الفاعلين التربويين؛
- تشتت الخريطة المدرسية، وهيمنة الأقسام المشتركة، وهدر الجهد البيداغوجي في التدريس؛
- يوجد عدد كبير من مدارس التعليم العتيق بالجهة، خصوصاً في منطقة آيت باعمران، ولا وجود لدعم من طرف الدولة ولا الوزارة المعنية، مما يعرضها للإهمال والهشاشة.

II. المحور الاستشرافي

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

أ. الأسلاك والأطوار التعليمية

- توحيد التعليم الأولي وضوابطه البيداغوجية، وإدماجه في التعليم الابتدائي في إطار سيرورة واحدة؛
- إنشاء مؤسسات ثانوية في المناطق المهمشة وتعزيزها بالبنيات والتجهيزات اللازمة؛
- إعادة النظر في معدلات الانتقاء بمباريات وولج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود، لتفادي الظواهر السلبية من قبيل شراء النقط والساعات الإضافية والتوظيف السلبي للمراقبة المستمرة.

ب. البنيات والفضاءات والتجهيزات المدرسية

- تجهيز البنيات المحيطة بالمدرسة، وتأهيل الفضاء المدرسي وفق معايير للجودة متبناة وطنياً.

ج. المدرسة ومجالها الترابي المحلي

- إحداث المدارس الجماعاتية بالوسط القروي، في إطار خطة شمولية للحد من الهدر، وتأمين التعليم والتعلم؛
- توسيع شبكة مراكز التكوين المهني لتشمل المراكز القروية بالجهة؛
- توسيع شبكة الداخليات في البوادي والأرياف، ولا سيما دور الطالبات، ورفع عدد المنح.

د. الإنصاف والمساواة في التربية والتكوين

- تقليص التفاوت بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي للتربية والتكوين، في ما يتعلق بالمناهج والبرامج، والبنيات والفضاءات؛
- تكثيف تتبع ومراقبة التعليم الخصوصي، على أساس المعايير والضوابط المعمول بها؛
- تطوير برامج إعادة تمدرس المنقطعين(ات) عن الدراسة، في إطار منظور تدريجي للاندماج في المدرسة العمومية؛
- إلغاء عملية الانتقاء بأعلى المعدلات لولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المحدود، وفتح المجال للتباري أمام الجميع؛
- فتح التسجيل بالتعليم ما بعد البكالوريا دون شروط، تحقيقاً لمبدإ التعلم مدى الحياة؛

ه. ذوو الحاجات الخاصة

- الأخذ بعين الاعتبار ظروف ومتطلبات إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التربوية والتكوينية، ودعم تمدرسهم في مختلف الأسلاك.

2 – المناهج والبرامج والتكوينات

أ. الأسس والغايات

- استناد المناهج والبرامج إلى مرتكزات مشروع المجتمع المغربي، ونوع المواطن المأمول، ونموذج المدرسة الذي يريده المغاربة (الدمقرطة والإنصاف، مقاربة النوع، المواطنة الفاعلة، الشفافية، العقلنة، التحديث، الجودة)؛
- ضمان تكامل العمل التربوي، على أساس تحقيق الانسجام بين أهداف التعليم وغايات التربية، في إطار انسجام المنظومة القيمية للمدرسة، وتفاعلها الدائم مع انتظارات المجتمع؛
- ربط التربية والتكوين بالتنمية البشرية والبيئية، وجعل هذه الأخيرة أحد مرتكزات جميع التدخلات في النهوض بالشأن التربوي؛
- الانطلاق في الإصلاح من القاعدة والميدان، ومن خصوصيات الجهات والأقاليم؛
- اعتماد المناهج الجهوية، مع إدماج مكونات الثقافة والبيئة المحليتيْن.

ب. المقاربات البيداغوجية

- التركيز على التربية في المنظومة التربوية، وليس على التحصيل فقط؛
- اعتماد مقاربات بيداغوجية تشجع على المبادرة والابتكار، وفتح العمليات التربوية على الأنشطة العملية والتطبيقية ذات الصلة ببيئة المتعلمين خارج الفصل وجدران المدرسة، وذلك منذ المستويات الأولى من التعليم؛
- ملاءمة المقاربات البيداغوجية المعتمدة مع خصوصيات المتعلمين الفردية، والمحلية (جغرافياً، واجتماعياً، وثقافياً)؛
- إحداث التخصص في التعليم الابتدائي، وتبني نظام الوحدات فيه، ضماناً للجودة في التدريس؛
- تنويع أنماط التعليم، وخلق مؤسسات للتعليم المهني، إلى جانب التعليم العام والتقني؛
- اعتبار التعليم العتيق جزءاً من المنظومة التربوية الوطنية، وتحديث أساليب التكوين به؛
- إعادة النظر في الهندسة المعتمدة في التعليم المدرسي، خصوصاً الفصل بين الآداب والعلوم، في اتجاه مرونة أكثر التكوين تجمع بين العلوم والإنسانيات والتكنولوجيات؛
- إحداث بكالوريا في الإعلاميات، في إطار تفعيل مخطط المغرب الرقمي؛
- إحداث أقسام خاصة بالتلاميذ الذين تتم إعادتهم إلى التعليم العمومي بعد انقطاعهم، مع تفريد إدماجهم بمقررات وبرامج مناسبة لهم؛

- خلق تكوينات ممهننة بالجامعات في التربية والطفولة والتدبير التربوي والتقويم التربوي والمؤسساتي.

ج. المضامين والمعارف والكفايات

- مراجعة المضامين التربوية والتكوينية، وتحيينها باستمرار، مع الاستثمار الدائم لآراء الأساتذة، لا سيما المعبر عنها في تقارير المجالس التعليمية، والندوات التربوية؛
- توسيع التعليم المهني وتشجعيه منذ الإعدادي، وتنظيم تداريب وزيارات ميدانية لفائدة المتعلمين للاكتشاف المهني، تؤطر وتزكي اختياراتهم في هذا الشأن؛
- تعميم التكوين الثقافي والفني بشتى أنواعه في كل المستويات الدراسية؛
- توسيع دائرة التكوينات في المعلوميات، وإدماجها في التدريس منذ المراحل الأولى من التعليم، وتكييف البرامج مع مقتضيات تقنيات الإعلام والاتصال، وإنتاج حوامل تعليمية إلكترونية؛
- ملاءمة وإدماج أهداف التربية والتكوين والكفايات المستهدفة داخل البرامج والمناهج مع متطلبات المقاولات وسوق الشغل، إلى جانب انتظارات المجتمع الثقافية والقيمية؛
- تكوين الطلبة ومتدربي التكوين المهني في الثقافة المقاولاتية والتدبير.

د. الممارسات البيداغوجية والتعلمات والتحصيل الدراسي

- تجريم ظاهرة الساعات الإضافية المؤدى عنها؛
- منح الاستقلالية البيداغوجية للمدرسين(ات) في المبادرة والاجتهاد، في إطار الأهداف العامة للمناهج والبرامج المعمول بها، وتحفيزهم على ذلك؛
- مراجعة زمن التدريس الذي يرهق التلميذ(ة)، ولا يترك للمدرس(ة) فرصة التكوين الذاتي وإغناء الدروس، ويمنعه عن البحث.

ه. الوسائط والوسائل الديداكتيكية

- توفير المختبرات بالمؤسسات، وتوسيع الأعمال المختبرية داخل برامج تعليم المواد العلمية بالإعدادي والتأهيلي؛
- توفير بيئات للأشغال التطبيقية بالمؤسسات الابتدائية، لأجل تحضير التلاميذ(ات) ميدانياً في مجال التربية البيئية وأنشطة التفتح والابتكار.

و. التقويم والتوجيه والمردودية

- ربط التقويم والامتحانات بالكفايات لا بالمعارف والاستظهار؛
- إرساء بوابة وطنية للتوجيه.

ز. اللغات بالمنظومة التربوية

- الارتقاء بالتمكن اللغوي وتدريس اللغات بمنظومة التربية والتكوين، يستوجب إعادة النظر في حجم وكثافة الفصول الدراسية، واعتماد أساليب خاصة بالتواصل والتعبير، ومقاربة بيداغوجية تستحضر البعد الثقافي والمجتمعي للغة، كيفما كانت وطنية أو دولية؛
- الحسم في اتجاه المأسسة الكاملة لتدريس الأمازيغية بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛
- فيما يخص لغات التدريس، طالبت التدخلات بتوحيد لغة التدريس، مع ظهور اتجاهين:
  - الأول يطالب بتدريس المواد العلمية والتكنولوجية باللغات الأجنبية الحية منذ الابتدائي، مع الشروع في تدريس اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم، بشكل مبكر؛
  - الثاني يطالب بتعريب مواد التدريس بما في ذلك التخصصات الجامعية، ومواكبتها بالترجمة النشيطة عن اللغات الحية.

3 – البيئة المدرسية والعلاقة بالمحيط

أ. الإيقاعات الدراسية وخصوصيات المجال المحلي

- مراجعة إيقاعات الدراسة وتكييفها مع الجهات وخصوصياتها الجغرافية والاجتماعية؛
- العمل على تأمين ظروف عمل الفاعلين التربويين، حفاظاً على سلامتهم المادية والمعنوية.

ب. الحياة المدرسية والجامعية

- إدماج صيغ فعلية للأنشطة الفنية والثقافية والرياضية، وأنشطة المواطنة، ضمن برامج الحياة المدرسية والجامعية، وتخصيص منشطين ومؤطرين مختصين في ذلك.

ج. انخراط المحيط والشركاء في العمل التربوي للمدرسة

- تدقيق ومأسسة أدوار الجماعات المحلية في تنمية الشأن التربوي بمجالها الترابي، من خلال:
  - وضع قوانين وتشريعات تبين أهداف ومجالات تدخل الجماعات المحلية في الشأن التربوي، في إطار شراكات مع المؤسسة التعليمية؛
  - تخصيص ميزانية مضبوطة توضع رهن إشارة الجماعات المحلية، للنهوض بشؤون التربية والتكوين في الإقليم، على أساس عقد شراكات مع الجمعيات المدنية التي تعمل مع مؤسسات الإقليم التعليمية والتربوية؛

- اهتمام المجالس الحضرية بالطفولة المبكرة، خصوصاً الأطفال الذين هم في وضعيات اجتماعية صعبة (أطفال الطلاق، أطفال متخلى عنهم، أيتام..) حتى وصولهم سن العليم الابتدائي، في إطار مقاربة اجتماعية حقوقية؛
- خلق شراكات أوسع بين المؤسسة التعليمية ومحيطها، ومواكبة ذلك بالقوانين والتشريعات؛
- التنسيق الدائم مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بالجهات، وعلى المستوى الإقليمي، بخصوص المواصفات المهنية المتجددة، وتحولات متطلبات سوق الشغل؛
- إحداث آليات للتنسيق المنتظم بين الأسر وبين المدرسة، لتحقيق التعاون الفعلي بين أهداف التربية والتعليم، وتحسين التحصيل؛
- تعديل ميثاق العلاقة مع جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، ووضع آليات لتفعيله، وبرامج ومؤشرات لتقييم أدائها، واعتماد ذلك في تمثيليتها في مجلس الأكاديمية الجهوية، وفي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

4 – الحكامة والتدبير

أ. التدبير التربوي والمؤسساتي (المدرسي، التكويني، الجامعي)

- مراجعة المقاربات التدبيرية المعتمدة حالياً في تسيير الشأن التربوي، محلياً ووطنياً، بمراعاة المستجدات الوطنية، خصوصاً مقتضيات الدستور والحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان، والمقاربة التشاركية، والتقييم الدائم؛
- ضرورة استحضار المقاربة المعتمدة في تدبير المنظومة التربوية للبُعد الحقوقي والاجتماعي للمتعلمين والفاعلين التربويين؛
- مراجعة النظام الأساسي للفاعلين التربويين، وتكييفه مع مختلف المهام، مع مراعاة خصوصياتها المهنية (تدريس، إدارة، توجيه، تخطيط، إلخ)؛
- تغيير النظام الأساسي للمؤسسة التعليمية، ومنحها استقلالية في التدبير وصلاحيات أوسع في تدبير الميزانية الخاصة بها؛
- العمل بمشروع المؤسسة، مع تأهيل الفاعلين التربويين في ذلك؛
- ربط التكليف بالمسؤوليات، بالاستحقاق والمبادرة بالتطوير، مع ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتثمين النتائج الجيدة على كافة المستويات؛
- في إطار ربط الإصلاح بالجهوية، ينبغي تكليف الجماعات المحلية بالتعليمين الأولي والابتدائي، مع وضع قوانين تبين مجال تدخلها في تدبير الشأن التربوي بمجالها الترابي، وتخصيص ميزانية قارة لها لذلك؛
- إحداث شبكات التربية والتكوين كما أقر الميثاق ذلك؛

- تفويض تدبير المؤسسات العمومية المغلقة إلى أساتذة متقاعدين من ذوي الكفاءة، في إطار شراكة، على أساس مقابل رمزي للمتعلمين والمتعلمات؛
- عقلنة تدبير الحركة الانتقالية محلياً ووطنياً، ضماناً لاستقرار الموارد البشرية؛
- إقرار منصبين متكاملين في الإدارة المدرسية: منصب المدير التربوي ومنصب المدير المالي، في إطار إرساء استقلالية المؤسسات.

ب. التمويل والتدبير المالي

- تنويع مصادر التمويل، من خلال مساهمة الأسر في الثانوي، وأداء واجب الحصول على الشواهد لغير المتمدرسين، وعلى المترشحين الأحرار في امتحانات البكالوريا.

ج. التقييم المؤسساتي

- تقييم تطبيق البرنامج الاستعجالي جهوياً ووطنياً، وتحديد المكتسبات والاختلالات، والمسؤوليات؛
- نهج سياسة تقييم منتظم، داخلي وخارجي، لمنظومة التربية والتكوين والبحث، وتعميم نتائجه، في إطار الشفافية وتحديد المسؤوليات؛
- تحديد معايير واضحة للجودة في مشاريع الإصلاح والتقييم؛
- اعتماد المقاربات التقييمية على التحليل السببي وتحديد المسؤوليات، في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- توسيع المنظور التقييمي ليشمل مختلف المؤشرات الكمية والنوعية، ذات الارتباط بواقع التربية والتكوين محلياً، وفي المغرب العميق؛
- تشجيع المؤسسات ذات المردودية الجيدة، وفق مرجعية وطنية للجودة.

5 – العنصر البشري

أ. الإطار والمسار المهني

- إعادة النظر في إطار الفاعل التربوي، وجعله جاذباً أكثر، مع تدقيق معايير الولوج للمهنة؛
- توفير الموارد البشرية الكافية للتعليم الأولي، مع ما يتطلبه ذلك من تأطير قانوني ومهني موحَّد؛
- إعادة النظر وتدقيق وضع ومهام التفتيش التربوي داخل المنظومة التربوية، والتفعيل الحقيق لأدواره في الإصلاح وتدبير البرامج والمناهج وتأطير المؤسسات؛
- تأهيل ومهننة الإدارة التربوية، وإقرار منصب مدير تربوي، مع تحديد واضح للمهام والمسؤوليات؛
- تكوين أساتذة ومكوِّنين مختصين في الترجمة وبيداغوجيتها؛

- توظيف المهندسين ذوي الخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيات للتدريس في المدارس العليا المختصة في التكوينات التقنية والهندسية والعلمية..؛
- اعتماد مقاربة تحفيزية للأطر التربوية محلياً ووطنياً، وخلق لآليات لحفز المبادرة والاجتهاد لديهم؛
- إدماج المساعدين النفسيين والاجتماعيين المتخصصين في الإنصات والدعم النفسي والاجتماعي، داخل المنظومة التربوية بمختلف مستوياتها، لفائدة المتعلمين والفاعلين على حد سواء؛
- ربط ترقية أساتذة التعليم العالي بالبحث العلمي والأكاديمي، مع توفير شروطه.

ب. التكوين والتأهيل

- التقليص من التكوين النظري، بمراكز التكوين في مهن التربية والتكوين، وربطه بالمجال الميداني والبحوث الإجرائية؛
- اعتماد التكوينات المستمرة المنتظمة، بناء على تقاسم الرؤية حول الحاجات الفعلية للفاعلين، والاجتهاد في تنويع آليات التكوين والتواصل (التكوين عن بُعد، التكوين بواسطة الرفقاء..)؛
- خلق آليات للمصاحبة التربوية والمهنية للمبتدئين في مهن التربية والتكوين، من طرف المتمرسين.

ج. مزاولة المهنة

- توفير كافة الشروط اللازمة لمزاولة المهنة، وتحسين ظروف العمل، بما يضمن للمدرسين(ات) الكرامة والحقوق المهنية، ويدفعهم إلى تجويد أدائهم المهني؛
- مأسسة الدعم المادي لفئة المدرسين(ات) العاملين بالمناطق الوعرة والمعزولة والنائية بالوسط القروي والأرياف، وكذا للدين يدرسون للتلاميذ الرحل؛
- إحداث جوائز وطنية وجهوية لتشجيع التجارب والممارسات الناجحة، وفق معايير وطنية للجودة.

د. الوضع الاجتماعي للفاعل التربوي

- العناية بالوضع النفسي وبالأعمال الاجتماعية لرجال ونساء التربية والتكوين والبحث العلمي.

6 – الوظائف والخدمات التربوية والاجتماعية للمدرسة

أ. الدعم النفسي – التربوي

- تعيين متخصصين في التنشيط والتتبع النفسي للمتعلمين، وخلق فضاءات داخل المؤسسات لهذه الغاية.

ب. الوظيفة الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة

- خلق مشاريع تعليمية داخل المدرسة ونوادي ثقافية واجتماعية لتنمية حس المواطنة والابتكار؛
- توسيع مبادرات الدعم الاجتماعي للمتعلمين، بالنظر لتأثر تعلماتهم بمستواهم السوسيو – اقتصادي.

7 – التعليم والتكوين الخصوصي

- اعتبار التعليم والتكوين الخصوصي مرفقاً عمومياً مؤدى عنه، وشريكاً أساسياً للدولة، وفق تصور الميثاق؛
- توحيد التعليم والتكوين الخاص، وفق أطر مرجعية متفق عليها، وتشجيع الاستثمارات الوطنية، بالتكوين المهني والتعليم العالي، مع مراعاة حقوق المدرسة العمومية؛
- وضع نظام جبائي خاص بالتعليم والتكوين الخصوصي، على أساس المردودية والاجتهاد في الإسهام في تطوير التربية والتكوين؛
- التوجه نحو تكوين أساتذة خاصين بالتعليم والتكوين الخاص؛
- تعزيز أدوار التعليم والتكوين المهني الخصوصي، مع تقوية الشراكة بينه وبين القطاع العمومي، وضمان الشفافية والعدالة في التعامل مع القطاعين معاً.

8 – البحث العلمي

- إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للبحث العلمي، مع الحرص على مأسسته؛
- الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي؛
- إحداث مختبرات فعلية للبحث بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومجموعات بحث مختصة وفق دفاتر تحملات وتمويل كاف؛
- توفير الشروط الضرورية للتفرغ للبحث العلمي بالجامعات، خصوصاً حل مشكل اكتظاظ الطلبة؛
- إشراك المقاولات في البحث العلمي بالجامعات، وتثمين الباحثين بها.

9 – الإصلاح والسياسات العمومية

أ. السياسات الإصلاحية

- الإقرار بتحمل الدولة مسؤولية فشل الإصلاحات التربوية، مع ضرورة إشراك الجميع في الإصلاحات المقبلة؛
- ارتكاز إصلاح التربية والتكوين على الحس الوطني والمقاربة الاجتماعية والقيمية – الحقوقية، مع التخلي عن المواقف السياسوية والنقابوية، والتجاذبات الإيديولوجية؛

- الحفاظ على الاستمرارية في العملية الإصلاحية، مع الاستناد إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لأنه توافق وطني، وإغنائه بإدراج المستجدات.

ب. أولويات الإصلاح

- إعطاء الأولوية في الإصلاحات المقبلة لكل من:
  - العالم القروي على كافة المستويات، المادية والبشرية والمعرفية؛
  - التعليم الأولي والابتدائي؛
  - العنصر البشري العامل في التربية والتكوين والبحث العلمي، تكويناً وتأهيلاً وتحفيزاً؛
  - مراجعة المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية؛
  - لغات التدريس بمنظومة التربية والتكوين؛
  - تفعلي الأدوار الثقافية والقيمية والاجتماعية للمدرسة والجامعة ومؤسسات التكوين.

ج. مبادئ ومرتكزات الإصلاح

- الالتزام في الإصلاحات المقبلة بمقتضيات دستور المملكة، وبكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والطفل وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة؛
- تبني مقاربة مجالية جهوية تنطلق من القاعدة، وتستحضر الخصوصيات الجغرافية والثقافية لكل جهة، وكل وسط ومنطقة داخل الجهة، مع تحديد معايير واضحة للجودة في مشاريع الإصلاح؛
- استثناء نظام التربية والتكوين من السياسة التقشفية، لوضعه الاستراتيجي في تأهيل رأس المال البشري، وإعداد مواطن الغد، خارج الاعتبارات والحسابات المالية التي تعتبر قطاع التربية والتكوين مكلفاً، ولا تراعي أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- اعتماد منظور شمولي لعلاقة العمل التربوي للمدرسة بمختلف مكونات الحقل الاجتماعي ذات الصلة بالإنسان والمواطن، والمتعلم خاصة: التربية، الصحة، السكن اللائق، جودة البيئة، الحريات والحقوق الأساسية المدنية والاقتصادية والثقافية، إلخ، خصوصا وأن إصلاح التعليم يرتبط بإصلاح باقي القطاعات الاجتماعية الأخرى، وتكامل تدخلاتها؛
- جعل الإصلاح عملية مستمرة، وفق آليات وطنية وجهوية للرصد والتتبع والتقييم، والتصحيح والاستدراك؛
- تأهيل المؤسسة التعليمية والجامعية والتكوينية ومواردها العاملة، وتوفير كافة الموارد لتفعيل مشاريع الإصلاح.

د. منهجية الإصلاح

- إجراء تقييم دقيق للإصلاحات السابقة، منذ الاستقلال، لرصد مسبِّبات الفشل، وعوائق التغيير؛
- الإشراك والتشاور والتعبئة والتواصل مع مختلف الفاعلين حول مشاريع الإصلاح، وتقاسم الرؤية؛
- الانفتاح على الكفاءات الدولية في بلورة وتنفيذ الإصلاحات، بالنظر لمحدودية الكفاءات الوطنية؛
- التتبع المنتظم لآثار التدابير الإصلاحية داخل الفصول الدراسية والمؤسسات، وعلى مستوى المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة التربوية.

10 – مقترحات تتعلق بالجهة

- تحتاج الجهة، بفعل شساعتها وتشتت أقاليمها، ومعاناتها من آثار الهجرة الديموغرافية، إلى إصلاحات عميقة، ذات بعد مجالي واجتماعي، بموازاة الإصلاح التربوي؛
- ربط الإصلاح بالجهة بأولويات الوسط القروي في ما يخص:
  - توفير أو تأهيل البنيات التحتية؛
  - إعادة هيكلة الخريطة المدرسية؛
  - توفير الموارد والأطر التربوية؛
  - إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة؛
  - تعميم التعليم الأولي وتحديث أطره؛
  - تقوية الشراكات مع المجتمع المدني والجماعات المحلية؛
  - تحفيز الأطر التربوية العاملة في المناطق الصعبة والنائية والمعزولة؛
  - توسيع الخدمات الاجتماعية، من قبيل دار الطالبات، ورفع المنح للمتعلمين(ات)، وتعميم برنامج " تيسير" على جميع الجماعات القروية، وتعميم المدرسة الجماعاتية.
- مرونة أكثر في التدبير الإداري بالجهة واقاليمها، على أساس التشاور والتشارك والتنسيق الدائم، واعتبار الحقوق والواجبات، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتثمين المبادرة والاجتهاد في تطوير المنظومة؛
- المبادرة بالتعاقد مع المؤسسات التعليمية العمومية المغلقة، حتى تفتح أبوابها للتربية والتعليم، بتفويض تدبيرها لذوي الكفاءات من الفاعلين التربويين المتقاعدين، أو الخواص، أو الجمعيات المهتمة بالشأن التربوي.

11 – منهجية عمل المجلس لتنظيم اللقاءات المقبلة للتشارك والتشاور وتقاسم الرؤية

- ضرورة إيلاء المجلس كامل العناية في تقريره التحليلي وفي مشاريعه المقبلة لقضايا مهمة، من قبيل:
  - للتعليم الخصوصي؛
  - ذوي الاحتياجات الخاصة؛
  - الإطار التربوي وظروف عمله، وأخلاقيات المهنة؛
  - السياسات الحكومية ومنهجية الإصلاح؛
  - اللغات ولغات التدريس؛
- ربط تشخيصات التقرير التحليلي بتحليل سببي يبرز مختلف الأسباب التي تضافرت في تردي الوضع الحالي للتربية والتكوين؛
- تنظيم ورشات في المستقبل كصيغة أكثر ملاءمة للتفاعل مع الفاعلين المحليين؛
- تنظيم خرجات وزيارات ميدانية، خصوصاً للمغرب العميق والمناطق المعزولة، للوقوف على وضعية التربية والتكوين، والمشاكل الفعلية التي يواجهها المتعلمون والفاعلون التربويون على كافة المستويات؛
- توثيق الصلة بمختلف فئات المتعلمين والمتعلمات (تلاميذ وطلبة ومتدربين بالتكوين المهني، وأطفال التمدرس الاستدراكي (التربية غير النظامية)، إضافة إلى الأسر وأولياء الأمور، وتدارس قضايا التربية والتكوين معهم؛
- الانفتاح أكثر على الجمعيات المدنية والرابطات والفيدراليات النشيطة في مجال التربية والتكوين بالجهات، في إطار التشاور والتشارك والتنسيق؛
- توسيع اللقاءات الجهوية والمحلية مع منتخبي الجهات لأجل التشاور وتقاسم الرؤية، وتوضيح الرؤية في ما يتعلق بتدخلاتها لتدبير وتطوير التربية والتكوين محلياً.

ثالثا: الحصيلة الموضوعاتية للمساهمات المكتوبة

بلغت المساهمات المكتوبة، التي قدمها الحاضرون للجنة المشرفة على تنظيم وتدبير اللقاء من أعضاء المجلس، 57 مساهمة، باسم الأفراد (بما في ذلك التلاميذ والطلبة)، أو الجمعيات المدنية والهيئات السياسية والاجتماعية؛ علماً أن هناك مساهمتين (2) (ما يعادل 3,50 %) كانت مجهولة المرجعية، إذ لم تحمل اسم صاحبها أو صفته؛ ومع ذلك، فقد تم احتسابها واستثمارها.

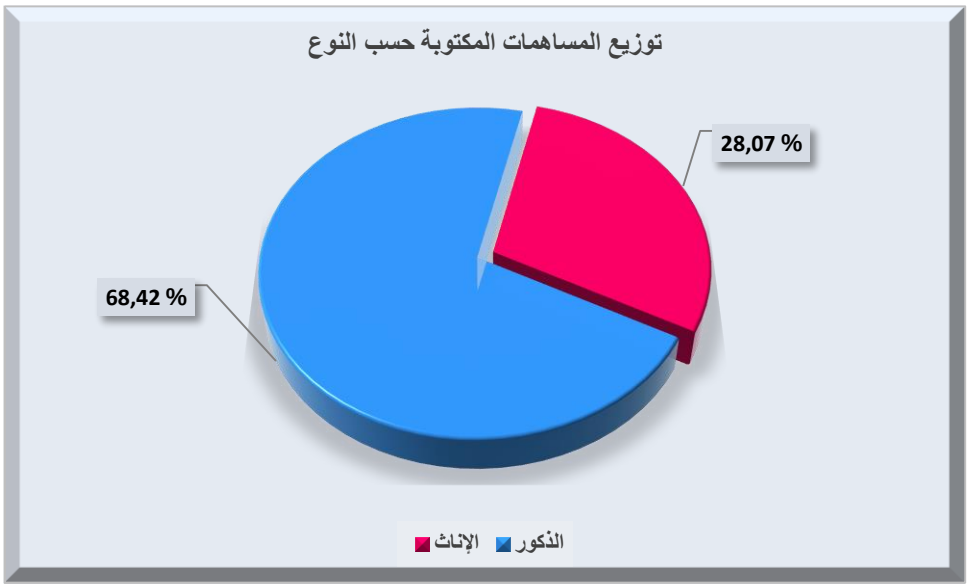

I. المحور التشخيصي

التقت تشخيصات المساهمات المكتوبة مع توجهات التدخلات الشفوية في العديد من القضايا التي تهم تعميم التعليم، والحق في التربية والتكوين والإنصاف وتكافؤ الفرص، والمناهج والبرامج، والمنظومة القيمية للمدرسة، والموارد البشرية، والتدبير التربوي، والحكامة، والإصلاح.

تعميقاً للتشخيصات الشفوية، أكدت بعض وثائق الفيدرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلامذة بالمغرب، وغالبية المساهمات المكتوبة، ما يلي:

- غياب تصور شمولي للإصلاح، يندرج في إطار مشروع مجتمعي واضح المعالم، ومبني على دراسات وتشخيصات تحدد حجم المشاكل ونوعيتها وترتب الأولويات؛
- الارتباك في إنجاز مجموعة من الإصلاحات وتوقف بعض المشاريع، مع ضعف آليات التتبع والمساءلة؛
- تهميش العالم القروي والاكتفاء بالإصلاحات الطفيفة والبنيات المتواجدة أصلاً؛

- ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي وغياب بنياته على المستويات الجهوية والإقليمية؛
- الفشل في إيجاد صيغ حقيقية لإدماج اللغة الأمازيغية في البرنامج الدراسي؛
- غياب حوار اجتماعي جاد ومسؤول يراعي متطلبات الهيئات العاملة بالقطاع، ويأخذ بعين الاعتبار المحافظة على زمن التعلمات.

أما مقترحات المساهمات المكتوبة، فقد ركزت على المحاور التالية:

1 – التعميم والحق في التربية والتكوين

- إدماج التعليم الأولي في التعليم الابتدائي وفرض إلزاميته، وتعزيز الإلزامية بالقوانين الضرورية؛
- إحداث المدارس الجماعاتية بالوسط القروي؛
- توسيع شبكة مراكز التكوين المهني لتشمل المراكز القروية بالجهة؛
- توسيع شبكة الداخليات في البوادي والأرياف، ولا سيما دور الطالبات، ورفع عدد المنح؛
- تجهيز البنيات المدرسية والمحيطة بالمدرسة، وتوفير النقل المدرسي بالمناطق القروية؛
- خلق أقطاب جامعية جديدة بالجنوب، ورفع نسب التأطير؛
- إعادة النظر في التنظيم القانوني لسلك الماستر بالجامعات، في اتجاه تحريره من هيمنة الأستاذ، وإخضاعه أكثر لرقابة المؤسسة الجامعية، لا للأستاذ؛
- تقليص التفاوت بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي للتربية والتكوين، على مستوى المناهج والبرامج، والعمل على وحدة مرجعية المعايير والضوابط ضماناً لتكافؤ الفرص؛
- إعمال مقاربة النوع، على مستوى تنظيم التعلمات، والدعم، والمسؤوليات؛
- الاهتمام بتربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم تمدرسهم في مختلف الأسلاك؛
- مأسسة التدخل الوقائي لفائدة الأطفال في وضعية هشة، عن طريق إحداث آليات، بتنسيق وشراكة مع المجتمع المدني، لرصدهم ومواكبتهم ومساعدتهم على الاستمرار في التمدرس؛
- تزويد الداخليات ودور الطالبات والطلبة بمختلف الأطر المؤهلة، ووسائل التأطير البيداغوجي للمقيمين(ات)، والتنشيط الثقافي، والتكنولوجيات الحديثة ووسائل ولوج شبكة الإنترنيت، لتمكينهم من البحث والتعلم الذاتي؛
- توسيع مبادرات الدعم الاجتماعي للمتعلمين، وتحفيزهم، وتعميم منحة التعليم العالي.

2 – المناهج والبرامج والتكوينات

- إعادة النظر في المقررات الدراسية، وإدراج آليات لترسيخ القيم وتنمية شخصية المتعلمات والمتعلمين، بحسب كل مرحلة عمرية، مع الاستفادة من النماذج الناجحة والمستجدات؛
- اعتماد المناهج الجهوية، واستثمار الثقافة ومعطيات البيئة المحليتيْن؛
- إعطاء المكانة التي تستحقها للثقافة القيمية والجنسية، والتربية على المواطنة؛
- اعتماد نظام الوحدات والتخصص في تدريس مواد التعليم الابتدائي، بموازاة مراجعة زمن التدريس الذي يرهق التلميذ(ة) بالابتدائي، ويقيد المدرس ويمنعه من فرص التكوين الذاتي والبحث؛
- تشجيع التعليم المهني، منذ الإعدادي، وتنظيم تداريب لفائدة المتعلمين للاكتشاف المهني، وفتح المجال لاستكمال التعليم العالي بالمدارس العليا أمام متدربي التكوين المهني المتفوقين؛
- مراجعة المضامين التربوية والتكوينية، وإغنائها بالأنشطة الثقافية والفنية، وبمستجدات المجال التربوي؛
- توفير الوسائل التعليمية والمختبرات، وإدماج التكنولوجيات الجديدة في التربية والتكوين؛
- اعتماد معايير وطنية موحدة للامتحانات، وفق مقاربة الجودة والنجاعة والمرونة؛
- الحسم في معضلة لغات التدريس، مع الانفتاح على اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم، وإدماجها منذ الابتدائي (اللغة الإنجليزية)؛
- تدريس المواد العلمية والإعلاميات باللغات الحية.

3 – البيئة المدرسية والجامعية والعلاقة بالمحيط

- تكييف الإيقاعات المدرسية مع الخصوصيات الجغرافية والسوسيو – ثقافية للجهات، وتشجيع أنشطة الانفتاح على المحيط؛
- تفعيل الأندية التربوية بالمؤسسات؛
- مأسسة أدوار الجماعات المحلية في تنمية الشأن التربوي بمجالها الترابي، وتمكينها من التمويل الكافي؛
- التنسيق والتواصل الدائم بين الأسر المدرسة، وفق جدولة زمنية منتظمة؛
- إحداث آليات لتمكين التلاميذ والتلميذات من حقهم في التعبير عن آرائهم ومواقفهم تجاه قضايا المؤسسة التي ينتمون إليها؛

- تأمين البيئة المدرسية والجامعية ومحيطها من ظواهر العنف والاغتصاب والتحرش وغيرها، وإحداث مراكز الاستماع والوساطة التربوية بالمؤسسات التعليمية والجامعية العمومية؛
- تحفيز التلاميذ(ات) المتفوقين محلياً وجهوياً، وتخصيص منح ومكافآت لهم.

4 – الحكامة والتدبير

- اعتماد الجهوية في التوظيف وفي المناهج التربوية؛
- تحيين الإطار القانوني للتربية والتكوين، واستصدار نصوص تواكب المستجدات، خصوصاً:
  - مراجعة النظام الأساسي للفاعلين التربويين، وتكييفه مع مختلف المهام، مع مراعاة خصوصياتها المهنية، ومعايير ولوج المهنة، والمسار المهني، إلخ؛
  - تجديد النصوص التشريعية الخاصة بالمؤسسة التعليمية واستقلاليتها؛
  - إصدار نصوص خاصة بالمساعدة والدعم التربويين، والمصاحبة الاجتماعية والنفسية للمتعلمين(ات)؛
- التدبير المعقلن والمتوازن للخريطة المدرسية والاكتظاظ والموارد البشرية، مع إيلاء العناية للجانب الاجتماعي بدل المعالجة الكمية، في الاستجابة لحاجات الأقاليم والنيابات المحدثة؛
- تفعيل العمل بمشروع المؤسسة، في إطار ضمان استقلاليتها، وتوفير الاعتمادات الكافية لذلك، وتوسيع صلاحيات مجلس المؤسسة؛
- تشجيع العرض التربوي الخصوصي، وفق معايير وأطر مرجعية واضحة، في إطار التوازن مع تثمين المدرسة العمومية والنهوض بها؛
- إعادة النظر في تركيبة مجالس الأكاديميات وأدوارها؛
- تعزيز وتحديث نظام التوجيه التربوي بجميع أسلاك المنظومة، وذلك بإرساء وكالة وطنية للإعلام والمساعدة على التوجيه، ذات امتدادات على مستوى الجهات والأقاليم؛
- خلق شراكات أوسع بين المؤسسة التعليمية ومحيطها، ومواكبة ذلك بالقوانين والتشريعات؛
- اعتماد مقاربة تشاركية بين الجامعة وبين القطاعات المنتجة بالجهات، في تحديد التكوينات والمُخْرجات؛
- المحاسبة والمساءلة في مجال التدبير المالي والصفقات العمومية؛
- الانفتاح على المجالس الإقليمية والجهوية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والقطاع الخاص، لعقد شراكات فاعلة في مجال النقل المدرسي؛
- ضرورة اعتماد الدولة على آليات محايدة للتقييم، مع تحديد معايير واضحة للجودة في مشاريع الإصلاح والتقييم.

5 – العنصر البشري

- توفير الموارد البشرية الكافية للتعليم الأولي، بإطار قانوني ملائم لخصوصيات مهامها؛
- تفعيل دور هيئة التفتيش التربوي في المراقبة والتأطير، ووضع آليات فعالة لتتبع عمل هذه الهيئة، وتدقيق معايير الولوج للمهنة، وضبط مفهوم الاستقلالية الوظيفية لجهاز التفتيش التربوي؛
- تأهيل الإدارة التربوية، وتحديد واضح لمهامهم واختصاصاتهم، ودعمهم بالموارد؛
- توفير ما يكفي من الأطر المؤهلة المختصة في التوجيه والإعلام؛
- تعيين متخصصين في التنشيط والتتبع النفسي للمتعلمين، والتنشيط الثقافي والفني، ونوادي المواطنة داخل المدرسة؛
- تقييم مردودية الفاعلين التربويين بنتائج التلاميذ والمؤسسات بالنسبة لجميع مستويات العمل التربوي والتدبير؛
- اعتماد الفعالية والإنتاج العلمي في ترقية الأساتذة الباحثين بدل الأقدمية؛
- إعادة النظر في شروط ولوج مراكز التكوين ومدة التكوينات، ونوعيتها؛
- اعتماد التكوينات المستمرة المنتظمة، بناء على تقاسم الرؤية حول الحاجات الفعلية للفاعلين؛
- توفير الدعم المادي لفئة المدرسين(ات) العاملين(ات) بالمناطق الوعرة والمعزولة والنائية بالوسط القروي والأرياف؛
- التعامل الإنساني القائم على الاحترام والحقوق، مع كافة المتعلمين(ات) بالمنظومة التربوية؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة، بتنسيق وتشاور مع مختلف هيئات الفاعلين التربويين وشركاء المنظومة، وإدماج مقتضياتها في التكوينات الأساس والمستمرة؛

6 – البحث العلمي

- توفير الشروط الضرورية للتفرغ للبحث العلمي بالجامعات، وتسهيل ودعم حركية الطلبة الباحثين للمشاركة في البحوث والتظاهرات الأكاديمية الدولية؛
- الرفع من ميزانية البحث العلمي، عن طريق اعتماد طلبات العروض، مع تعزيز الرقابة على تدبير ميزانياته، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في هذا المجال؛

7 – الإصلاح والسياسات العمومية

- توفر إرادة حقيقية للإصلاح، والالتزام بمقتضياته المادية والمالية والبشرية؛

- اعتماد مقاربة شمولية مدمجة للإصلاح التربوي، في ارتباط بباقي مشاريع وبرامج القطاعات الأخرى، في أفق الرفع من مؤشر التنمية البشرية؛
- تبني خطة إصلاحية واضحة المعالم، ووضع مؤشرات ومعايير التقييم والتتبع المرحلي؛
- ربط الإصلاح التربوي وتأهيل الموارد بالعناية بالشروط الاجتماعية لعملهم، ولا سيما أنظمة الحماية والتقاعد وضمان الحق في التكوين مدى الحياة والتنمية المهنية؛
- تبني مقاربة تستحضر الخصوصيات الجغرافية والثقافية لكل جهة وإقليم؛
- التشاور والتعبئة والتواصل مع مختلف الفاعلين، وإشراكهم في جميع قرارات الإصلاح.

8 – أولويات الإصلاح

- إعطاء الأولوية في الإصلاحات المقبلة لكل من التعليم الأولي والابتدائي بالوسط القروي، على كافة المستويات؛
- تأهيل العنصر البشري العامل في التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مراجعة وتحديث الأطر القانونية والتشريعية المؤطرة لمنظومة التربية والتكوين والبحث، على كافة المستويات؛
- مراجعة المناهج والبرامج، في ارتباط بمتطلبات التوجه الجهوي، مع الحفاظ على وحدة أسس وغايات المدرسة المغربية المنشودة؛
- الحسم في معضلة اللغات داخل المنظومة التربوية؛
- تفعيل الأدوار الثقافية والقيمية والاجتماعية للمدرسة والجامعة ومؤسسات التكوين.

الملحق 1:
توزيع المشاركات والمشاركين حسب النوع،
وحسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

توزيع المشاركات والمشاركين حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
الإناث	55	19,85
الذكور	222	80,14
المجموع	277	99,99

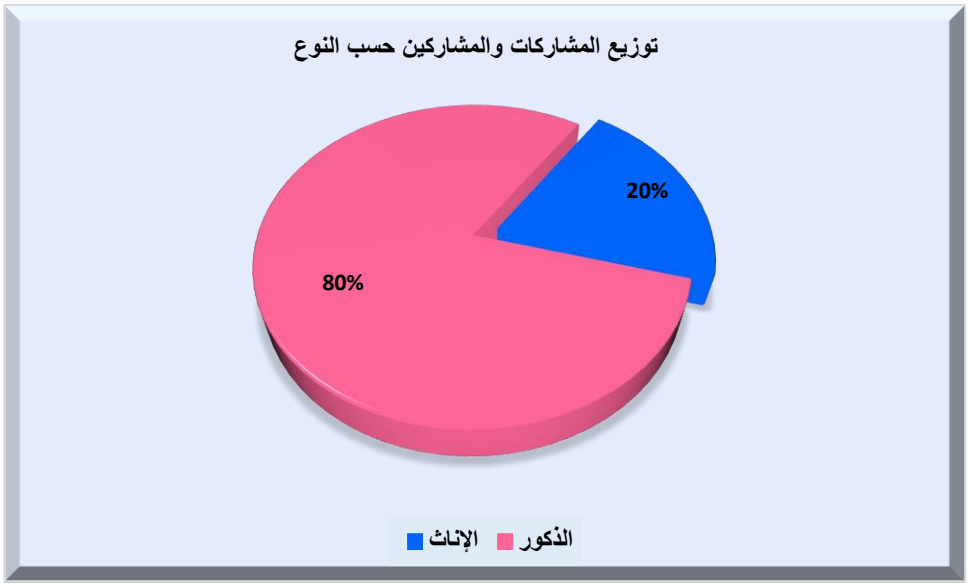

توزيع المشاركات والمشاركين حسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية		
	التكرار	النسبة المئوية / 277
الأحزاب السياسية	7	2,52
النقابات	15	5,41
المنتخبون المحليون والبرلمانيون	13	4,69
الفاعلون الاقتصاديون	3	1,08
الجمعيات المدنية	27	9,74
ممثلو القطاعات الحكومية والسلطة المحلية والجهوية	17	6,13
المثقفون	2	0,72
المجموع	84	30,29

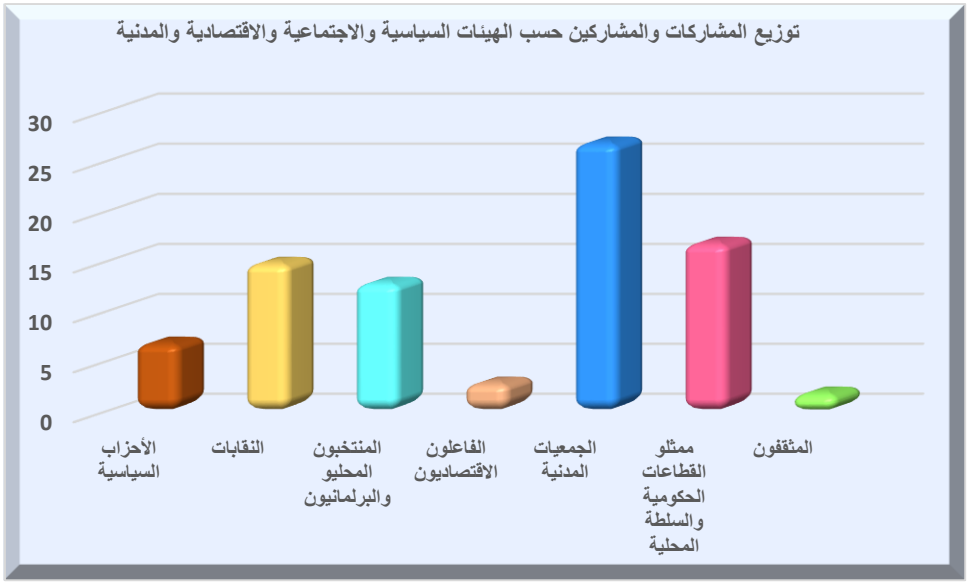

توزيع المشاركات والمشاركين حسب هيئات التدريس والتكوين

هيئات التدريس والتكوين		
	التكرار	النسبة المئوية / 277
التعليم المدرسي	102	36,82
التعليم العالي	25	9,02
التكوين المهني	20	7,22
التعليم العتيق	1	0,36
التعليم الخاص	1	0,36
المجموع	149	53,78

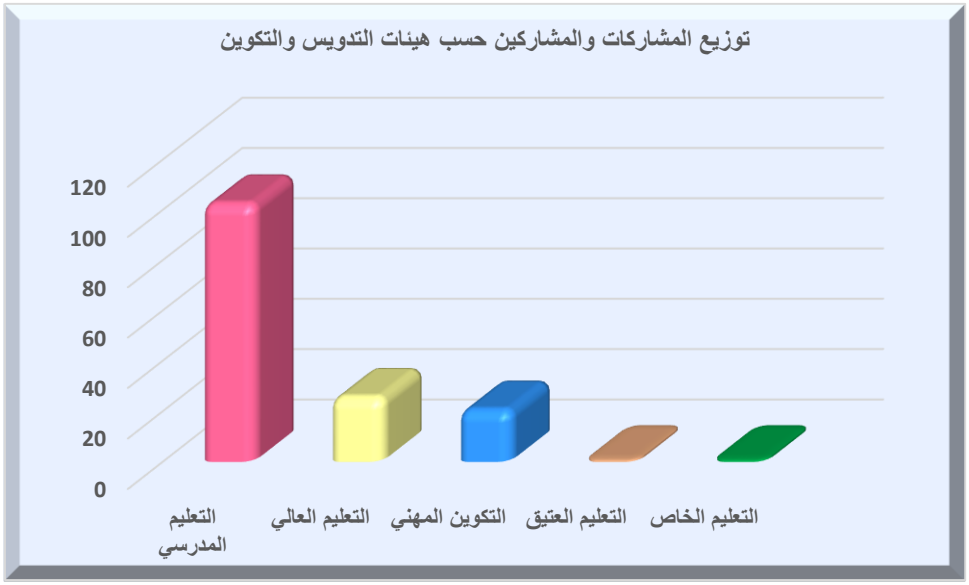

توزيع المشاركات والمشاركين حسب الفئات المهنية للتعليم المدرسي

الفئات المهنية للتعليم المدرسي		
	التكرار	النسبة المئوية /277
فئة التدريس	52	18,77
فئة التفتيش والتوجيه	11	3,97
فئة الإدارة التربوية	39	14,07
المجموع	102	36,81

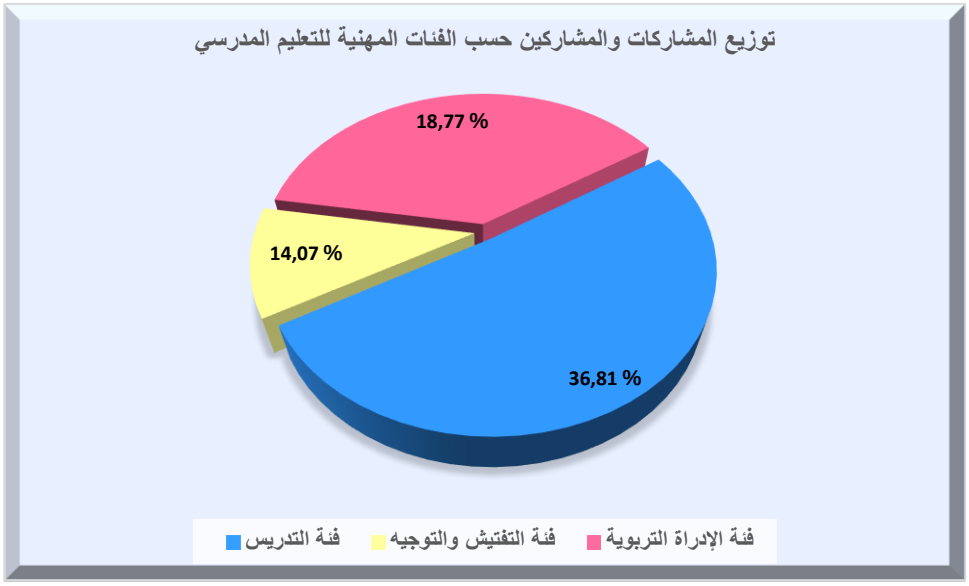

توزيع المشاركات والمشاركين حسب فئات المتعلمين(ات)

فئات المتعلمين		
	التكرار	النسبة المئوية / 277
التلاميذ	10	3,61
الطلبة	4	1,44
المتدربون بالتكوين المهني	2	0,72
المجموع	16	5,77

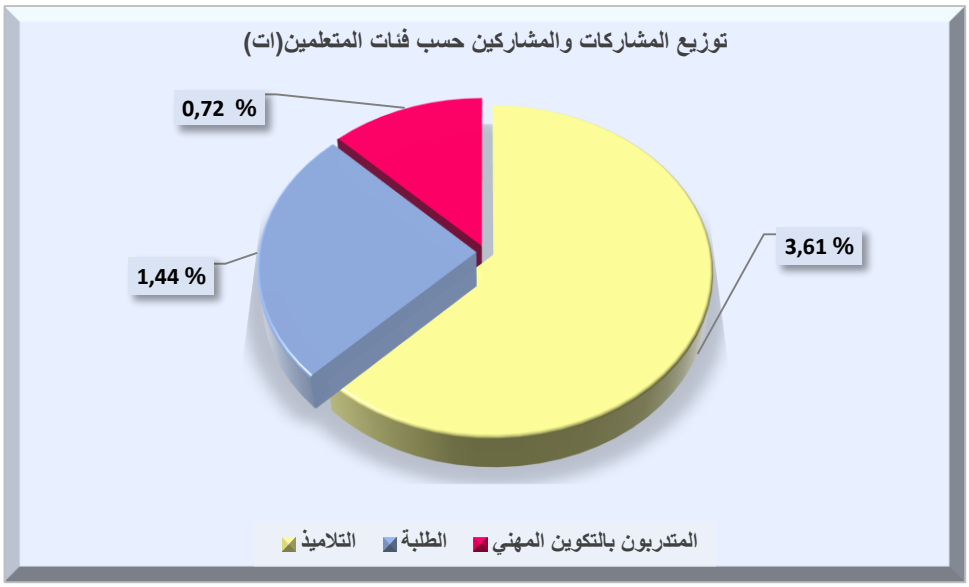

المشاركات والمشاركون من ممثلي الإعلام والصحافة المحلية والوطنية

الصحافة المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية		
	التكرار	النسبة المئوية / 277
الصحافيات والصحافيون	**28**	**10,10**

الملحق رقم 2:

توزيع التدخلات الشفوية للمشاركات والمشاركين، حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية

توزيع التدخلات الشفوية حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية / 53
الإناث	13	24,52
الذكور	40	75,47
المجموع	53	99,99

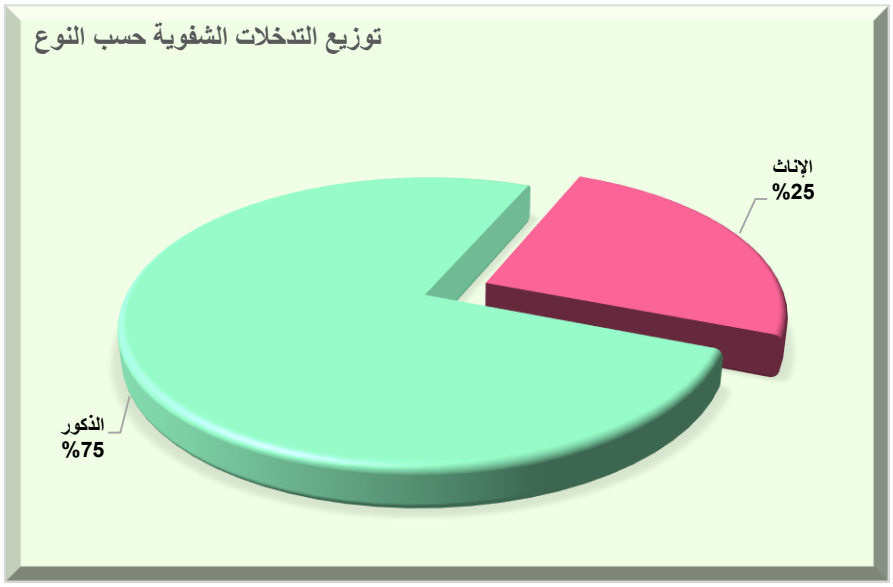

توزيع التدخلات الشفوية حسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية		
	التكرار	النسبة المئوية / 53
الأحزاب السياسية	0	0
النقابات	6	11,32
المنتخبون المحليون والبرلمانيون	4	7,54
الفاعلون الاقتصاديون	1	1,88
الجمعيات المدنية	7	13,20
التعليم الخاص	1	1,88
المجموع	19	35,82

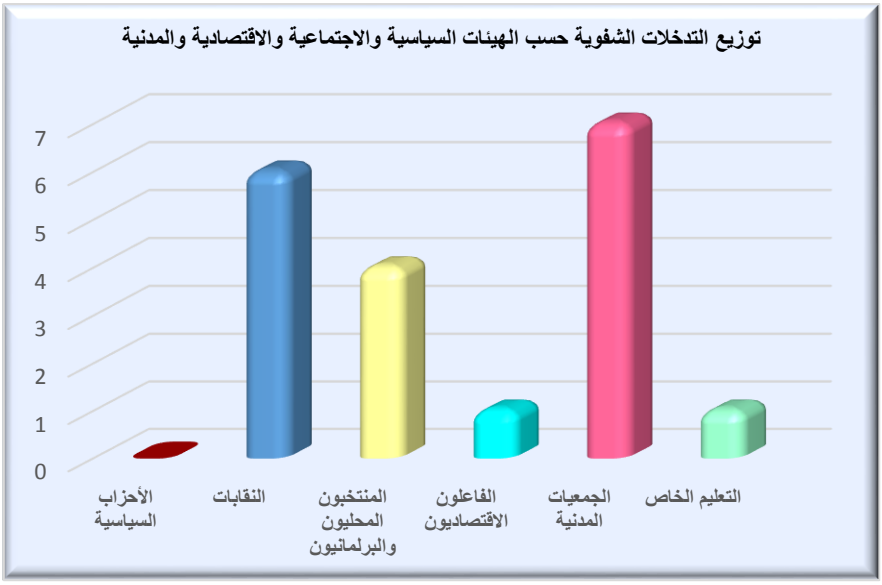

توزيع التدخلات الشفوية حسب هيئات التدريس والتكوين

هيئات التدريس والتكوين		
	التكرار	النسبة المئوية / 53
التعليم المدرسي	20	39,62
التعليم العالي	1	1,88
التكوين المهني	1	1,88
التعليم العتيق	1	1,88
المجموع	24	45,26

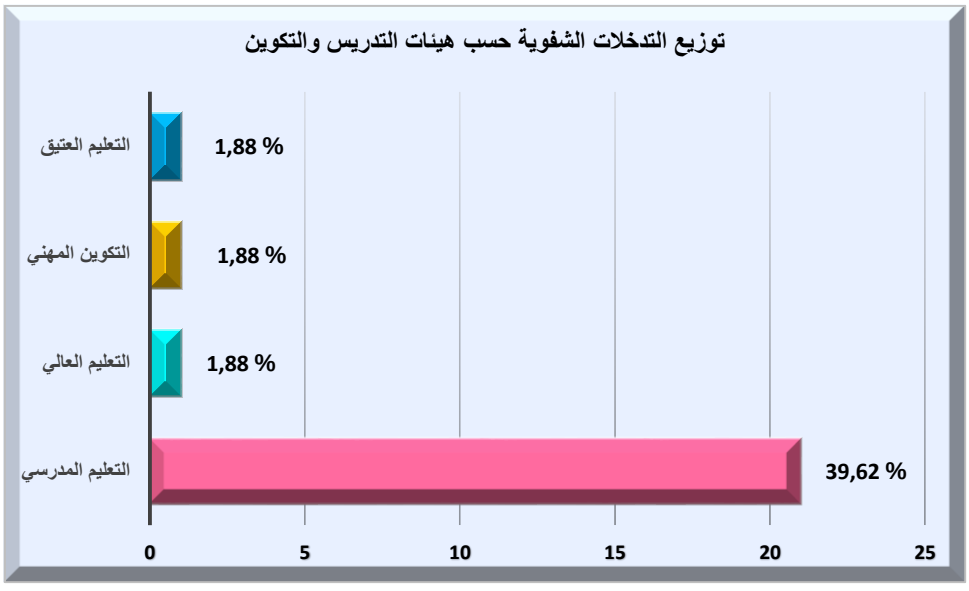

توزيع التدخلات الشفوية حسب الفئات المهنية للتعليم المدرسي

الفئات المهنية للتعليم المدرسي		
	التكرار	النسبة المئوية / 53
فئة التدريس	15	20,30
فئة التفتيش والتوجيه	1	1,88
فئة الإدارة التربوية	4	7,54
المجموع	20	29,72

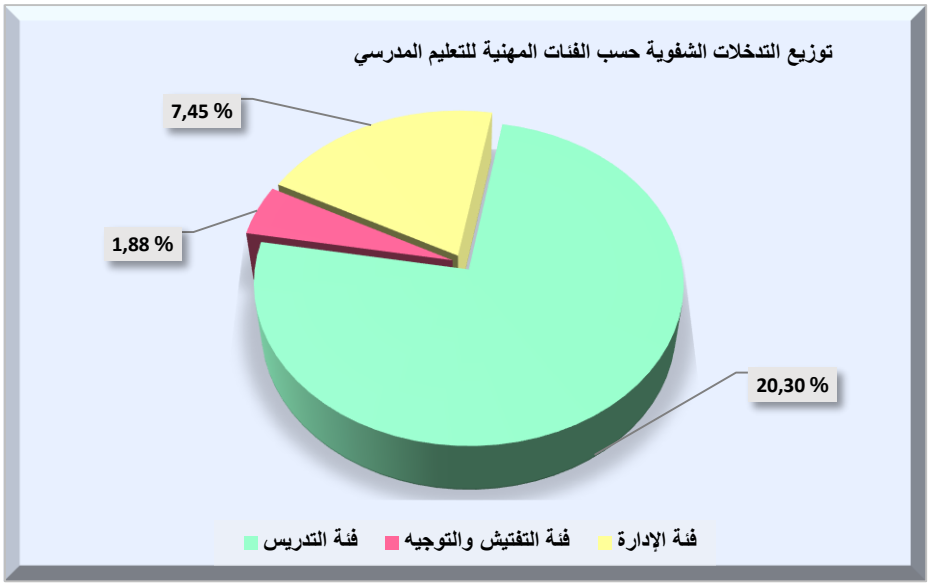

توزيع التدخلات الشفوية حسب فئات المتعلمين(ات)

فئات المتعلمين		
	التكرار	النسبة المئوية / 53
التلاميذ	5	9,43
الطلبة	5	9,43
المتدربون بالتكوين المهني	0	0
المجموع	10	18,86

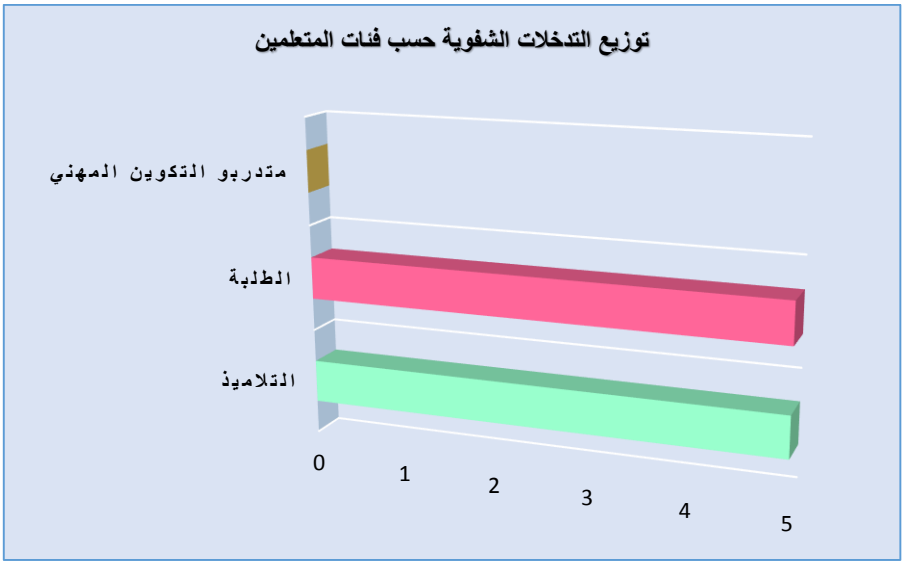
توزيع التدخلات الشفوية حسب فئات المتعلمين
متدربو التكوين المهني
الطلبة
التلاميذ
0
1
2
3
4
5

الملحق رقم 3:

توزيع المساهمات المكتوبة للمشاركات والمشاركين، حسب النوع والفئات المهنية والهيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية

توزيع المساهمات المكتوبة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية / 57
الإناث	16	28,07
الذكور	39	68,42
المجموع	55 (+ 2 مجهولة المرجعية)	96,46 (+3,50)

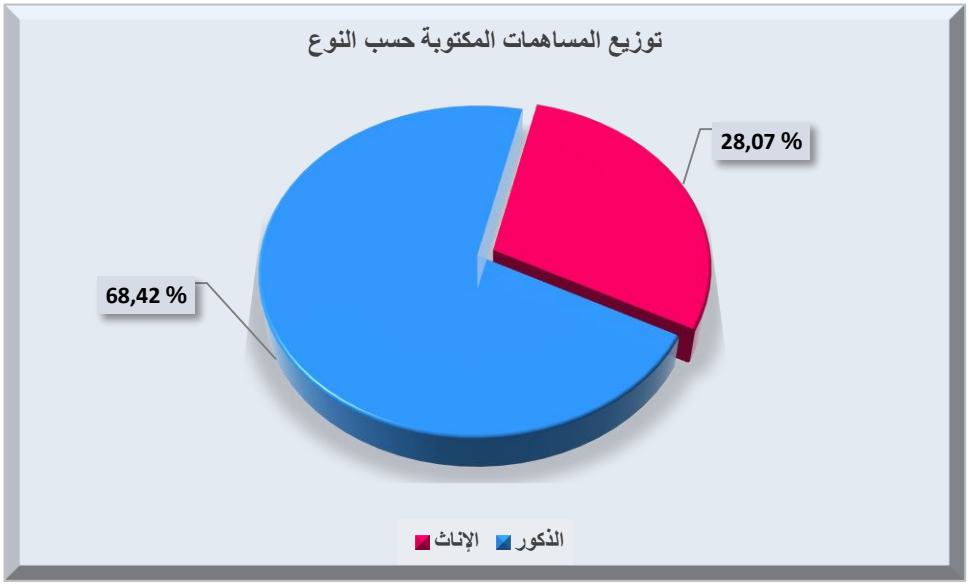

توزيع المساهمات المكتوبة حسب الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية

الهيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية		
	التكرار	النسبة المئوية / 57
الأحزاب السياسية	2	3,50
النقابات	1	1,75
المنتخبون المحليون والبرلمانيون	4	7,03
الفاعلون الاقتصاديون	0	0
الجمعيات المدنية	8	14,03
التعليم الخاص	2	3,50
المجموع	17	29,81

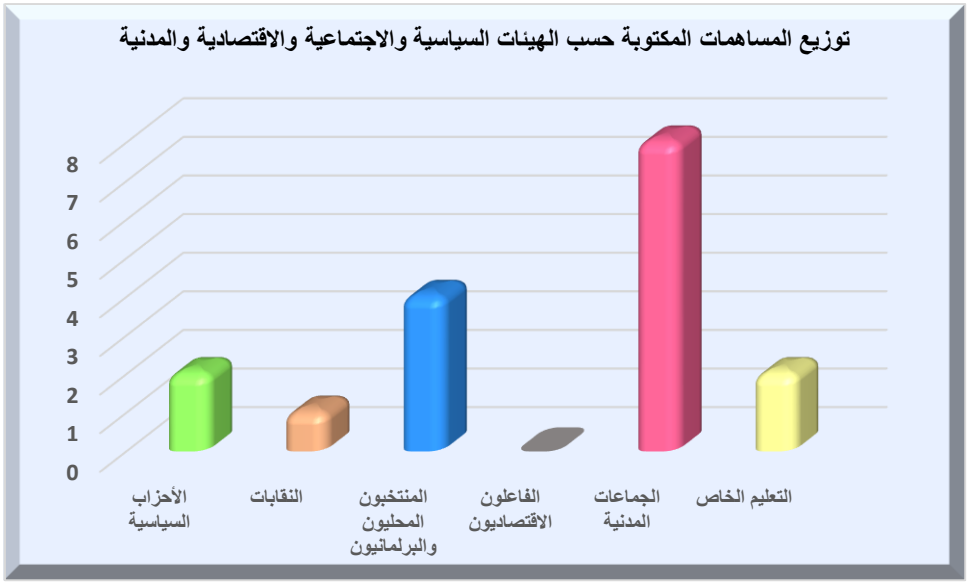

توزيع المساهمات المكتوبة حسب هيئات التدريس والتكوين

هيئات التدريس والتكوين		
	التكرار	النسبة المئوية / 57
التعليم المدرسي	30	52,63
التعليم العالي	1	1,75
التكوين المهني	3	5,26
التعليم العتيق	0	0
المجموع	34	59,64

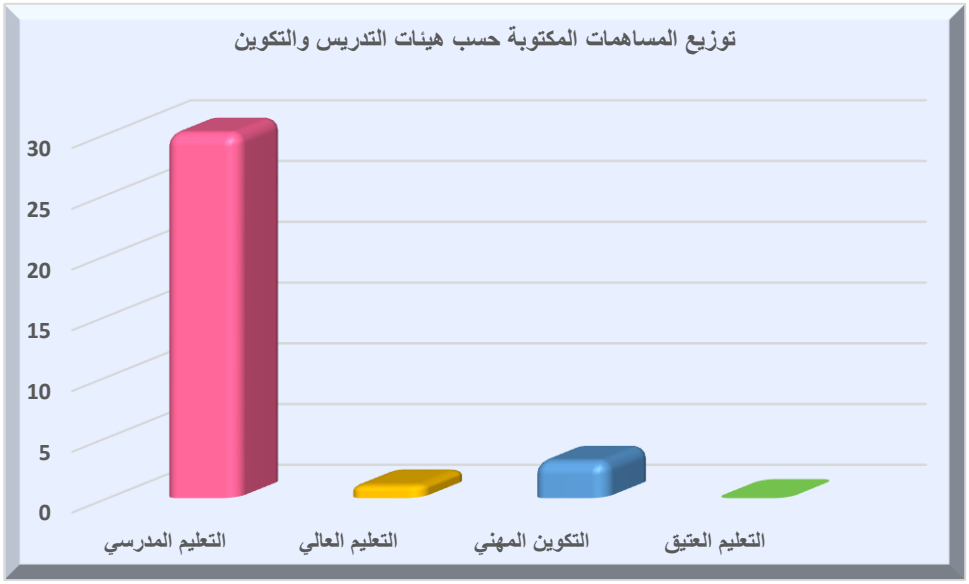

توزيع المساهمات المكتوبة حسب الفئات المهنية للتعليم المدرسي

الفئات المهنية للتعليم المدرسي		
	التكرار	النسبة المئوية / 57
فئة التدريس	22	38,59
فئة التفتيش والتوجيه	3	5,26
فئة الإدارة التربوية	5	8,77
المجموع	30	52,62

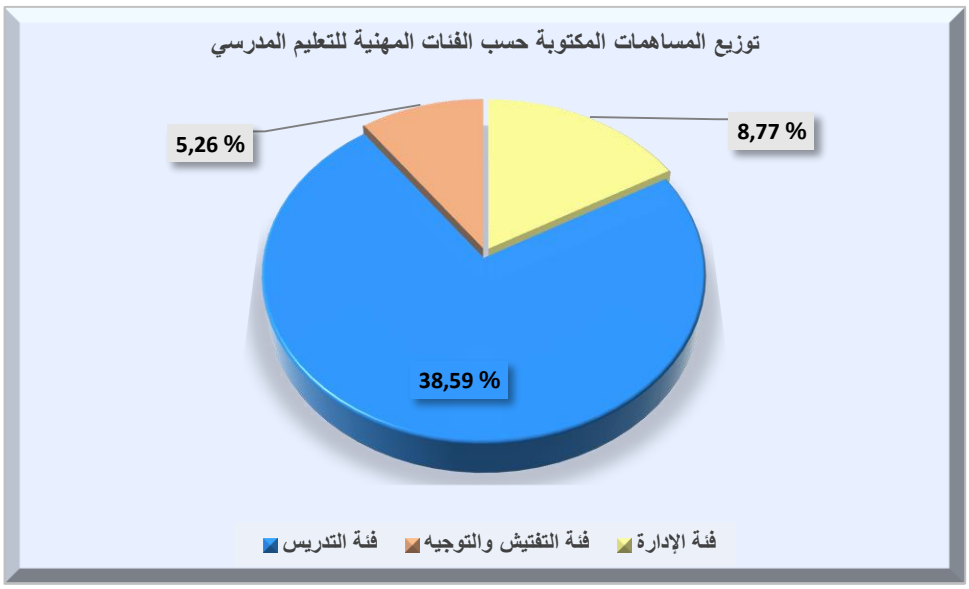

توزيع المساهمات المكتوبة حسب فئات المتعلمين(ات)

فئات المتعلمين		
	التكرار	النسبة المئوية / 57
التلاميذ	3	5,26
الطلبة	1	1,75
المتدربون بالتكوين المهني	0	0
المجموع	4	7,01

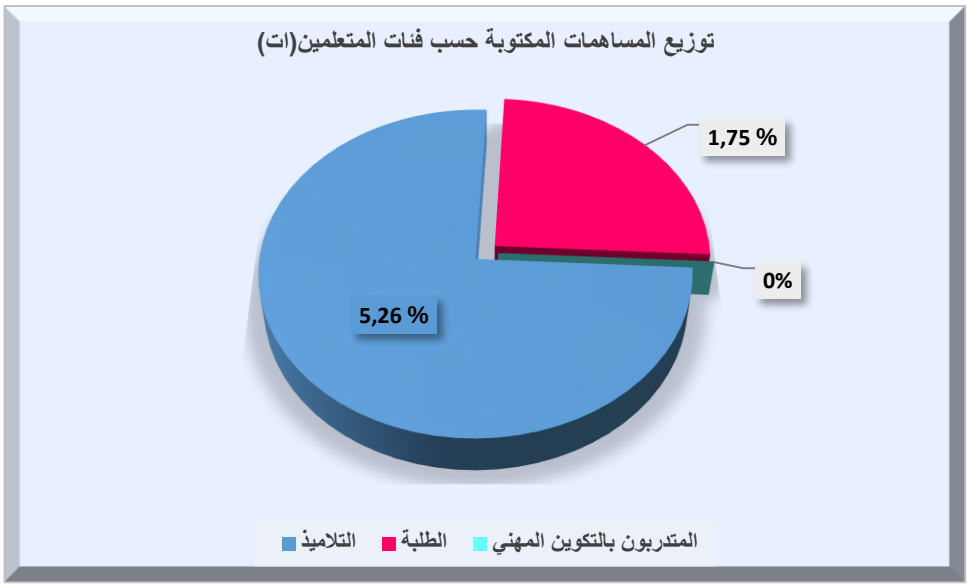

مساهمات مكتوبة مجهولة المرجعية

المساهمات مجهولة المرجعية	
التكرار	النسبة المئوية / 57
2	**3,50**